جامعة المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية : حالتي الجزائر المغرب (1990 - 2012)

تخصص: إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالب :
بدرة سليم

إشراف الدكتور :
عبد الله هوادف

السنة الجامعية : 2012 – 2013

مقدمة

إن انتشار الأفكار الداعية إلى إقامة مجتمع مدني وطني وعالمي وكذا إيجاد آليات جديدة لتفعيل دور هذا القطاع ، هي من أهم التحولات التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين ،حيث إتسمت هذه الفترة بطرح خطابات تدعو فيهاإلى تسليط الضوء على الأدواروالمسؤوليات الملقاة على عاتق هذا القطاع المهم وخاصة في مجال تعاونه مع الدولة . هذا من جهة ومن جهة أخرى عرف الخطاب الثقافي و السياسي في السنوات الأخيرة أيضا مفاهيم عديدة تبلورت و شاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة ولعله من أهم هذه المفاهيم هو مفهوم التنمية السياسة في مقابل التخلف السياسي والذي اعتبر من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجال السياسية و الاجتماع داخل البلدان العالم الثالث ، ومن هنا صار الحديث عن التنمية بمعناها الواسع محور الشعارات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم داخل هذه الدول .وفي هذا السياق وللقضاء على التخلف السياسي هنا أصبح للمجتمع المدني دورا بارزا سواء من الناحية السياسية من خلال تكريس الديمقراطية الفعلية المتمثلة في المشاركة والرقابة ، أو من الناحية التنموية من خلال دفع وتيرة التنمية وكذا المحاسبة والمسائلة.

أهمية الدراسة :

إن دراسة المجتمع المدني تشكل أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وهي العلاقة التي تنطوي على أثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية السياسية وذلك من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير ، ويأتي هذا في ظل المتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة القائمة على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في إشراك الفرد في صنع السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوسيع المشاركة السياسية والمجتمعية . ناهيك عن أهمية المجتمع المدني ومؤسساته في العملية السياسية كحلقة مهمة وضرورية متمثلة في المحاسبة والمراقبة.

مبررات اختيار الموضوع :

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني ، وكذا التعمق في دراسة التنمية السياسية بمختلف أبعادها .

إشكالية الدراسة :

تعتبر التنمية السياسية عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، وهي مفهوم حركي، فلا تعرف نقطة تنتهي عندها، بل هي تفترض حركية مستمرة من جانب النظام السياسي، وهي نسبية فقد تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، كما أنها عالمية، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات وكل الأنظمة السياسية بأشكالها المختلفة ، وخاصة الأنظمة السياسية لدول النامية التي تعاني تخلفا ، ومن أجل ترشيد هذه الأنظمة والوصول إلى حكم جيد ومن ثمة التنمية السياسية ، ينبغى التأكيد على مدى مساهمة المجتمع المدني باعتباره أحد فواعل التنمية السياسية بالإضافة إلى ما يتميز به من سمات تجعل منه قادرا على تجسيد وترسيخ أنظمة سياسية رشيدة ومن ثمة تحقيق التنمية السياسية في المجتمعات التي تعاني تخلفا سياسيا. ومن هنا نتساءل عن إشكال جوهري مفاده : **إلى أي مدى يعد المجتمع المدني من خلال الأدوار المنوطة به أحد الفواعل والمرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية السياسية؟**

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

1- ماهي المضامين المختلفة لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية؟
2- ماهو دور المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية ؟
3- ماهو واقع المجتمع المدني في كل من الجزائر والمغرب ؟ ومامدى مساهمته في تحقيق التنمية السياسية؟

حدود المشكلة :

الحدود المكانية : الدراسة تتمحور حول أدوار المجتمع المدني في ترشيد الأنظمة السياسية محاولة إسقاط ذلك على حالتي (الجزائر.المغرب)

الحدود الزمانية : في تسعينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق التنمية السياسية خاصة من قبل المؤسسات الدولية ، وعليه سنحاول تحديد زمان الدراسة منذ سنة 1990 إلى غاية 2012 .

فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة :

يعتبر المجتمع المدني مر تكزا و فاعلا أساسيا يسعى إلى تحقيق غايات التنمية السياسية.

1- يتميز مفهوما المجتمع المدني والتنمية السياسية بالتعقيد والتشابك،بحيث لايوجدإتفاق عام حول مفهوم محدد لهما.

2- يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية من خلال أدواره في توسيع دائرة المشاركة وضمان معايير النزاهة والشفافية والمسائلة.

المجتمع المدني في كل من الجزائر والمغرب لم يرتقي بعد لتحقيق التنمية السياسية،وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ضعف التمويل وعدم الإستقلالية .

أدبيات الدراسة :

إكتسب مفهوم المجتمع المدني المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات و التحولات الكبرى التي شهدها العالم حيث حضي بإهتمام بالغ في الأوساط الأكاديمية خاصة في العالم الغربي بعدها إنتقل إلى المنطقة المغاربية.

أهمها فيما يلي :

– كتاب " التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني " لـ ستيفن ديلو ، و الذي إتحوى على أهم المقاربات الكلاسيكية الحديثة و المعاصرة المفسرة لمفهوم المجتمع المدني

كتاب " المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية" ، الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية . و الذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتناوله لمفهوم المجتمع المدني بشكل موسع و مفصل و بأسلوب تحليلي أكاديمي متميز مع نخبة من المفكرين و الباحثين في مجال العلوم السياسية ؛ حيث تم التركيز في هذا الكتاب على وظيفية المفهوم و مستوى تأثيره في الديمقراطية ، مع ربط مجال الاهتمام بشكل كبير

على الواقع العربي . و هذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال المفهوم في الجزائر ، و دراسته و تحليله و تقييم أدواره في التنمية السياسية .[1]

كتاب ، أحمد شكر الصبيحي و المعنون " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي من خلال ما ورد في محتواه حيث سعت الدراسة من خلال تحليل مسارات و معطيات و تقويمها إلى تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني و تحليلها في البيئة الغربية و العربية ، ووجدت أن مصطلح المجتمع المدني عبر عن اختلافات في تحديد معناه كما أن المفهوم حسب ما ورد في هذا الكتاب يدل على وظيفية مهمة خاصة في الواقع العربي . فمن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية السليمة ، و هذا ما ساعد على تقديم إطار تحليلي مساعد للدراسة في ما يتعلق بالخصوص بدراسة العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية ، و أيضا صور العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة السياسية في الواقع العربي عموما ، مع إدراج للمشكلات و التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي .[2]

كتاب " المجتمع المدني في الوطن العربي و التحدي الديمقراطي " ، لمجموعة من الباحثين ؛ و تضمن الكتاب مجموعة من البحوث و الدراسات المهمة التي تطرقت إلى قضايا تتعلق بتعريف المفهوم ، و تحديد مؤشراته و دراسة دور العوامل الداخلية و الخارجية في التأثير في تطور و بناء المجتمع المدني في الوطن العربي عموما.[3]

كتاب ، سعد الدين إبراهيم ، المعنون :" المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي"؛ و الذي عالج فيه بعض العناصر من أهمها :

- المجتمع المدني و مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي .
- دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الوطن العربي .[4]

– كتاب " التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني " لـ ستيفن ديلو ، و الذي حوا على أهم المقاربات الكلاسيكية الحديثة و المعاصرة المفسرة لمفهوم المجتمع المدني

1- مركز دراسات الوحدة العربية ، **المجتمع المدني في الوطن ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط1، بيروت: 1992.

2- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000.

3- مؤسسة فريديريتشأيبرت، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: ، 2004.

4- إبراهيم سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مصر:دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

و بالإضافة على الدراسات السابقة ، فقد ظهر منذ تسعينات القرن العشرين عدد من الدراسات المهمة التي سعت للتأصيل للمفهوم على الصعيد النظري ، و رصد و تحليل واقع المجتمع المدني بصفة عامة أو بعض تكويناته و تنظيماته ، سواء على مستوى الدراسات المقارنة بين دولتين عربيتين أو أكثر . و من أبرز هذه الدراسات التي تناولت الجزائر :

- الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر ؛ للمنصف و ناس .[5]
- المجتمع المدني في الجزائر ؛ لأيمن إبراهيم الدسوقي .[6]

و فيما يتعلق بموضوع التنمية السياسية ، نذكر ما يلي :

كتاب عبد الحليم الزيات، و المعنون بـ:"التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي"في ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول :الأبعاد المعرفية و المنهجية .

الجزء الثاني : البنية و الأهداف .

الجزء الثالث : الأدوات و الآليات .[7]

كتاب نصر محمد عارف و المعنون "نظريات التنمية السياسية المعاصرة ": حيث تناول فيه المؤلف دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور الاستخلاف في الإسلام ، مع الاهتمام الموسع بتحليل و مقارنة هذا المفهوم في الواقع العربي .[8]

كتاب " التنمية السياسية مدخل للتغيير " لرعد عبد الجليل علي ؛ و هي دراسة مهمة جدا فيما يتعلق بإبراز أهم المداخل البحثية المستعملة لدراسة مفهوم التنمية السياسية ، بالإضافة على تطرقه بالتحليل لأهم أزمات التنمية السياسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية. [9]

5- المنصف وناس،"**الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر**"،**المستقبل العربي**،عدد 191 (جانفي 1995) ص ص 104 -116.

6- أيمن إبراهيم الدسوقي، " **المجتمع المدني في الجزائر**" ، **المستقبل العربي** ، عدد 259 (سبتمبر 2000) .

7- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي–الأبعاد المعرفية والمنهجية–الجزء الأول**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

- **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي–الجزء الثاني، البنية والأهداف**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

– التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي–الجزء الثالث، الأدوات والآليات، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

8- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

9-عبد الجليل عليرعد، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ط1،ليبيا : دار الكتب الوطنية،2002.

كتاب : محمد زاهي بشير المغيربي و المعنون :"التنمية السياسية والسياسة المقارنة " و الذي يعتبر كتابا ثريا جدا من حيث المحتوى ، حيث يحدد بدقة الأفكار الأساسية و الاتجاهات الرئيسية لمنظورات و مداخل التنمية السياسية ، و على وجه التحديد فإن هذا الكتاب هو عبارة عن قراءات مختارة لبعض أهم الدراسات حول قضايا التنمية و علاقتها بالسياسة المقارنة وفقا لوجهات نظر و آراء المنظور الليبرالي والمنظور المحافظ و المنظور الراديكالي . و ينقسم هذا الكتاب إلى مقدمة و ثلاثة أبواب و خاتمة .[10]

كتاب نور الدين زمام حول : القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث – و الذي اهتم بمناقشة و تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث ، و دراسة نماذج من السياسيات التنموية المنتهجة من طرف بعض الدول ، و تحليل أهم المعضلات التي تعاني منها هذه الدول في سعيها لتجاوز الأزمات التنموية و تحقيق التنمية و التحديث السياسيين .

كتاب " التنمية السياسية في البلاد العربية " لعامر رمضان أبو ضاوية .

بالإضافة إلى الدراسة المهمة حول : "مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر" لبومدين طاشمة ؛ و التي تناول فيها بالتفصيل محددات التنمية السياسية في الجزائر من 1989 إلى 1992[11].

إضافة على العديد من الدراسات التي تناولت الأزمة الجزائرية ، و نذكر منها :

مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، لبرهان غليون و آخرين عن مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002

الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لمجموعة من الباحثين عن مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .

مناهج الدراسة

دراستنا تتطلب الاستعانة بالعديد من المناهج منها مايلي :

1- **منهج تحليل الجماعة** : يستند هذا المنهج إلى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية و دورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة ، بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح و تشخيص و

10- محمد زاهي بشير المغيربي ، **التنمية السياسية و السياسة المقارنة** ، ط1، بنغازي ، مطبوعات جامعة قان يونس ، 1998

11- بومدين، طاشمة، " **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992**"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، (غير منشورة)، 2000-2001.

تفسير الظواهر . وتتنوع هذه الجماعات فمنها مثلا جماعات تقليدية أو جماعات المصالح و الأفكار و الهدف[12] الواحد ، و تثير دراسة الجماعات العديد من المقولات ، فإلى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي للجماعة ، قدرة الجماعة على التماسك و التكيف و الاستمرار ، نشاط الجماعة و تكتيكاتها و أدواتها الحركية ، مساندتها أو معارضتها للنظام ، تأثيرها و دورها السياسي ، تأثيرها على أعضائها و على الجماعات الأخرى و على النظام السياسي و الاجتماعي عامة.

و يفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على تفسير دور منظمات المجتمع المدني على المستويين التنظيمي و العملي، من حيث معرفة قدراتها التنظيمية و توزيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها السياسي و توجهاتها السياسية ، حيث لا يتسنى تقييم دوره في التنمية السياسية إلا من خلال تفسير و تحليل مستوى التطور البنيوي و الوظيفي للمجتمع المدني .

2- منهج دراسة الحالة : وذلك لم يتميز به هذا المنهج من مميزات كتركيزه على الوحدة لمعرفة خصائصها وكذا التعمق في دراسة حالة معينة محددة ومضبوطة ، إضافة إلى تحديده لمختلف العوامل المأثرة والمتأثرة ومعرفة أسباب ذلك وكذا الحصول على مادة علمية شاملة ودقيقة عن الحالة موضوع الدراسة .[13]

ثانيا الإطار النظري :

دراستنا تستدعي الاعتماد على المقاربات التالية :

1- الاقتراب الوظيفة البنائية الحديثة: فهي أحد إفرازات الثورة السلوكية، فقد غيرت مفهومها للمؤسسة،واتجهت في تناولها للتحليل المؤسسي من وجهة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها،وقدرة المؤسسة على التكيف والاستمرار. وفي دراسة النظم السياسية لم تعد الدراسة قاصرة علىالمؤسسات الرسمية الدستورية، بل شمل كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار أوالمشاركة فيه(مؤسسة دستورية : برلمان، حكومة، مؤسسة عسكرية، اقتصادية، دينية، قبلية...)،فدرست التأثيرات المتبادلة بين مؤسسات الحكم، وماهي المؤسسة الأكثرحيوية وتأثيرا.

ووفقا لدراسة صموئيل هنتنغتون فإن النظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لافي شكل الحكم أي مدى امتلاك الأنظمة السياسية لمؤسسات فعالة ومتعددة الأبنية والوظائف. وقدصاغ مفهوم المؤسسية

12- عبد الغفار رشاد القصبي ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الآداب ، القاهرة : 2004

13- محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم،المناهج، الاقترابات، الأدوات)** ، (د ، م ، ط) ، الجزائر: 1997، ص87.

لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بها تلك " العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا وذلك وفق قياس درجة تعقيد وتكيف واستقلالية وتماسك المؤسسات السياسية ضمن النظام السياسي، وفي حالة إمكانية قياس هذه المعايير يمكن المقارنة بين الأنظمةالسياسية من حيث قوتها المؤسسية.

2- اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع :حيث يستوعب هذا الاقتراب العلاقات بين الدولة و المجتمع و يهتم بعملية التفاعل بينها ، و يولي اهتماما كبيرا للتغيير و النظام في الدولة ، و في دول العالم الثالث خصوصا ، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه – فعليا – تلك الدول يتطلب اقترابا متشابكا للمحافظة على الأنواع الخاصة مع النظام و عملية التغيير في المجتمع ككل . حيث التفاعل بين الدولة و التنظيمات يحكمه سعي كل منهما إلى السيطرة على عملية الضبط داخل المجتمع ، و تتحدد في ظل ذلك طبيعة العلاقة بينهما.[14]

03ـ نظرية الدور :

في إطار أهمية الأدوار التي يؤديها بعض الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات داخل المجتمعات المعاصرة، ظهرت نظرية الدور للوقوف علي طبيعة هذه الأدوار ومحدداتها، وخصائص كل منها، وكذلك بيان الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه الأدوار،فهي تمثل مختلف الجهود والنشاطات التي تقوم بها جماعة من الجماعات السياسية أو الاجتماعية للدفاع عن مصالحها وترسيخ وجودها في المجتمع الذي توجد فيه، والتي تختلف من مجتمع إلي آخر ومن بيئة إلى أخرى، ومن جماعة إلى أخرى، بإختلاف خصائص وسمات هذه المجتمعات والبيئات وتلك الجماعات"وعليه تقوم هذه الأخيرة على عدد من الافتراضات التي يوجد حولها نوع من الاتفاق بين الباحثين والمهتمين، من بينها:

أن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة تميز الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين، وأن الأدوار غالباً ما ترتبط بعدد من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة، وأن الأفراد غالباً ما يكونون مدركين للدور الذي يقومون به فالأدوار يحكمها ويحددها حقيقة إدراك هؤلاء ومعرفتهم بالدور، وأن الأدوار تستمر جزئياً بسبب النتائج التي تترتب عليها (وهي وظيفة الدور من ناحية) وبسبب أنها غالباً ما تكون داخل نظم اجتماعية أكثر اتساعاً من ناحية أخرى، أن الأفراد يجب أن يتعلموا الأدوار التي يقومون بها، أي يتم تأهيلهم للدور الذي يعهد إليهم. [15]

14- المرجع نفسه، ص ص 171، 216.

15- عصام عبد الشافي : نظرية الدوردراسة تأصيلية في المنظلقاتالإجتماعية والسياسية ،المركز العربي للدراسات و الأبحاث .
http://www.arabicenter.net01-05-2011

من أجل الوصول إجابة واضحة لإشكالية الدراسة، و بغض النظر عن المقدمة والخاتمة تم تقسيم الدراسة إلى مايلي :

الفصل الأول : تمثل في المضامين المختلفة لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية وكان مجزأ إلى مبحثين ،الأول يتناول مفهوم المجتمع المدني حيث تم التطرق إلى تعريف المجتمع المدني وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة ثم التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ،وكذا خصائص ووظائف المجتمع المدني وصولا إلى معوقاته ،أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التنمية السياسية ، من خلال تعريف التنمية السياسة وكذا التطور التاريخي للمفهوم والعوامل المؤثرة فيه،وصولا إلى المداخل والنظريات المفسرة لمفهوم التنمية السياسية.

الفصل الثاني :أدوار المجتمع المدني في العملية السياسية وكان مقسما إلى ثلاثة مباحث ،تناول المبحث الأول دور المجتمع المدني في صنع القرار السياسي .حيث تم التطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية وكذا دور المجتمع المدني في التثقيف الجماهيري والحوار والمشاركة الجماهيرية ،أما المبحث الثاني فقد تناول دور المجتمع المدني في الإنتخابات حيثت تم التطرق إلى تعريف الإنتخاب،وكذا دور المجتمع المدني في العملة الإنتخابية ،أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى مفهوم الفساد إلى جانب دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمسائلة.

الفصل الثالث:المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر والمغرب ،كان مقسما إلى مبحثين ،الأول تناول واقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال دوره في المشاركة السياسية ،وكذا دوره في مكافحة الفساد،أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى واقع المجتمع المدني في المغرب،وذلك من خلال دور هذا الأخير في المشاركة السياسية ومكافحة الفساد.

الفصل الأول

π المضامين المختلفة لمفهومي المجتمع

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني .
المبحث الثاني : مفهوم التنمية السياسية.

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني وذلك نظرا لخضوعه لسيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليست موحدة، خاصة أنه أنبنى على تصورات عبرت عنها

مدارس فكرية مختلفة حاولت كل منها صياغة تفسير نظري يعبر عن المفهوم وأبعاده ودلالاته، وقبل ذلك سيتم التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي.

أولا : تعريف المجتمع المدني

تعريف "المجتمع "

التعريف اللغوي : كلمة مجتمع مشتقة من فعل اجتمع يجتمع اجتماعا ، ويقال إجتمع الشئ أي إنضم وتألف.

التعريف الاصطلاحي :المجتمع هو مكان الاجتماع ، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي .[16]

و في قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية ، هي الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح يشتركون فيها.[17]

تعريف "المدني" :

كما ورد في معجم بولدوين فإن مدني هو عكس عسكري ،ديني ، أي لتميزه من المجال العسكري ومن المجال الديني ، إذن فمدني هو علماني ، أي منفصل عن الشؤون الدينية ومنفصل أيضا عن الشؤون العسكرية .

وتذكر هذه التميزات بالإستخدمات العالمية لمصطلح مدني بالإنجلزية والعربية ، لوصف ماهو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي : الشرطة ، الجيش ..، الأمر الذي لايعني في الحقيقة إلا كونه غير رسمي ، أي متميز عن الدولة .[18]

أما عن المجتمع المدني فقد تبلور عبر عدة مراحل ففي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة، وبعد أن تتحقق له هذه المعاني والأهداف يظهر بمعاني جديدة أي كحامل لمطالب جديدة ووليد لإفرازات جديدة ،فقد إختلف المفكرون في وضع تعريف محدد له كما إختلفو ا في تحديد مفهومه وطبيعته ودوره.[19]

---

[16] – علي بن هاديةو اخرون : **القاموس الجديد للظلاب** ،ط7 ،الجزائر : المؤسسة للكتاب .1991،ص .14.

[17] – توفيق لمدني : **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ،منشورات إتحاد الكتاب العرب ،1997،ص .41.

[18] – عزمي بشارة :**المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي** ،ط2 ،بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية. 2000، ص.65.

[19] – صالح زياني : **تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر** ،مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية 2007..،ص 89.

ومن بين تعاريف المجتمع المدني نذكر مايلي :

. هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية أي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل.[20]

. هو التنظيم الإجتماعي والسياسي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائل وتعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة.[21]

. هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والإقتصادية والعائلية والصحية والخيرية والثقافية .[22]

. هو مجموع التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، وملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام ، والتأخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه:" تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة ، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع".

أ. المفاهيم المشابهة لمفهوم المجتمع المدني :

المجتمع السياسي : هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة ، وهذا يعني أن كل شيئ لايصدق عليه وصف حكومي أو تابع للحكومة فهو مدني ،أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا ومتبلورا بصورة مفهوم سياسي ،بديل للنظام القبلي القديم الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الإجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبيلة الذين يسيرون شؤنهم بصورة بدائية.

---

[20] – محمد عابد الجابري : **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي** ،مجلة المستقبل العربي 167(1993) : ص .05.

[21] – محمد إبراهيم خيري الوكيل ، **دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني** ،ط1 ،الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ،2007، ص .14.

[22] – عطية صلاح سلطان : **مدخل لتعميق المشاركة الوطنية في العمل التطوعي لدعم جهود التنمية المحلية** ، ورقة بحثية : إطار عا مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني ، مصر ، محافظة المنوفية)ص.5

وفي سياق نظرية التعاقد الإجتماعي كان المجتمع المدني هو نفسه المجتمع السياسي الذي يشمل المجتمع والدولة معا ، وبعدها جاء غرامشيGaramci يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. حيث اعتبر غرامشي المجتمع المدني احد مكونات البنية الفوقية، ففي احد النصوص الهامة في دفاتر السجن كتب غرامشي قائلا : " ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني، الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة. هذان المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنة حيث إن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية ".

المجتمع الأهلي : عادة مايكون ذو طابع قرابي عصبي ،وإنتماء الأفراد إليه لا تحدده إرادتهم الحرة بل رابطة الدم والإنتماء العرقي والديني أو الطائفي ، والمؤسسات التقليدية القربية الإرثيةلاتدخل ضمن حيز المجتمع المدني ،لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية الإنتماء إليها إرثي لا طوعي وليس للفرد حق الإختيار لتكون هذه الطائفة أوتلك القبيلة أوذلك الدين ، وإستبدال هذا الإنتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الإجتماعي أو القتل في بعض الأحيان ، كما أن الفرد في المجتمع الأهلي لايتعرض للتهميش والإقصاء فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر. (23)

بعد التطرق إلى تعريف المجتمع المدني كان لزاما إزالة بعض الغموض وتوضيح المعنى من خلال التطرق إلى أركان المجتمع المدني .

ب . أركان المجتمع المدني :

تشتمل تنظيمات المجتمع المدني على عدد من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاوينيات مثل إتحادات رجال الأعمال،النقابات العمالية والمهنية ،إتحادات الفلاحين الجمعيات الخيرية ، وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاث أسس أو أركان هي :

---

23 – منى هرموش :دور **تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومة مقارنة ’جامعة الحاج لخضر باتنة،2009،ص 20.

01. الفعل الإرادي الحر (الطوعية):إن المجتمع المدني يتكون من خلال المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإرادي الحر، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها .

02 .التنظيم الجماعي (المؤسسي) :هو أن المجتمع المدني مجتمع منظم يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها .

03. الركن الأخلاقي السلوكي :ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الأخريين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع على مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدول بالوسائل السلمية في ضوء قيم الاحترام والتناقض والصراع السلمي .[24]

[24] – منى هرموش :مرجع سابق ،ص21.

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني

مر المجتمع المدني بعملية نشوء و إرتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور ويرجع إستخدام هذا المصطلح لأول مرة سنة 1894 في اللغة الإنجليزية ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع ،بيد أن هذا المفهوم يقتصر إهتمامه على الجوانب التركيبية والجغرافية ويهمل الجوانب الوظيفية ، وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات، ونتيجة لهذا القصور في التداول أخذ مفهوم المجتمع المدني في الإتساع.

أولا: المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي

في بداية دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة ، وذلك من خلال مدرسة العقد الإجتماعي .

قد أدى التحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال رغبته في الخروج من أزمنة العصور الوسطى ،وإعلانه قطيعة مع النظام القديم الذي يقوم على الربط بين السلطة والقدسية ، أدى إلى تبني نظام جديد يقوم على أسس مختلفة تتمحور كلها في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الإجتماعي .[25]

وعليه تقوم نظرية العقد الإجتماعي على تنازل جميع الأفراد عن كافة حقوقهم ،فالمجتمع الوحيد الممكن كمجتمع مدني هو الدولة ، أي مجتمع طبيعي تسوده حالة من الخوف وعدم الإستقرار والدولة هي التي توفر له الأمن والإستقرار ،لكن مع تطور مفهوم العقد الإجتماعي مالبثت هذه الحالة ، أي الحالة الطبيعية ،أن تحولت إلى مجتمع قادر على تسيير ذاته دون اللجوء إلى الدولة .[26]

وعند توماس هوبزThomas Hobbes تجدر الإشارة إلى إرتباط المفهوم وتداخله مع نظرية العقد الإجتماعي في حد ذاتها ، فهو يعتبر أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع

---

[25] – أحمد شكر الصبيحي : **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربي ،2000)، ص .18.

[26] – عزمي بشارة :مرجع سابق ،ص 45.

اللامتناهي الذي يتولد عن قانون الحالة الطبيعية . أي أن حق كل شخص أن يفعل مايظهر له مناسبا لحماية نفسه والوصول إلى الغاية المنشودة في إطار التعاقد الذي يخلقه الإتفاق ، فالتعاقد هو التنازل الإرادي عن الحرية .[27]

وجهت عدة إنتقادات إلى توماس هوبز ، وهذه الإنتقادات لاترجع إلى نشره فكرة السلطة المطلقة و إن ما بسبب إشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي ،وإعتبرها من صنع البشر.

وبهذا فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد ولو أتخذ ذلك شكل الحكم المطلق ويبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول طوعي هدفه الأساسي هو الحفاظ على حقوقه المتساوية، التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي .على أن تقوم سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها ،فيكون بذلك إلتزام الأفراد بطاعة السلطة والخضوع لها بمثابة الشرط الضروري لنجاح هذه السلطة في القيام بوظيفتها والوعي بتمثيل الدولة.

أما عند جون لوكJohn Locke الذي يعتبر من أكبر مفكري مدرسة العقد الإجتماعي الأكثر إهتماما بموضوع المجتمع المدني ، والذي يقصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، فيرى أن غياب سلطة قادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي يهدد ممارسة الأفراد لحقوقهم ،لذلك إتفقوا على تكوين المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق .

رأى جون لوك أن مفهوم المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة مترادفان ويعبران عن شيئ واحد هو الإنتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة الإجتماع .

وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة و هو قادر على مراقبتها وعزلها ، وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الإنتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف والحروب الأهلية .

---

27 – سعيد بن سعيد العلوي وأخرون ، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ،(بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ،1992)،ص ص ،53.52.

أما جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseauومن خلال كتاباته فقد اعطى السيادة خاصيتين أساسيتين : [28]

الأولى : هي أن السيادة لاتقبل أن تكون محل تفويض لأن الإرادة ذاتها لا تنتقل.

الثانية :أن السيادة لا تقبل التجزئة ،فالعقد عند رسو يجب أن يؤسس شعبا قائما برؤسائه أو من دونهم ، وإرادة عامة لاتتجزأ ولايمكن التنازل عنها.

كما أكد روسو في كتابه العقد الإجتماعي على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم ، والتركيز بالخصوص على الغايات والأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد وهي الحماية والمحافظة على الحقوق الأساسية للفرد المواطن خاصة :حق الحياة حق الحرية حق الملكية.

ثانيا: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

برزت في هذه المرحلة كل من النظريتين اللبيرالية والماركسية فهما تلتقيان فيما يخص المصدر والأسس لأن كليهما تجد في الفكر الكلاسيكي مصدرها المباشر ، وبالرغم من وجود إختلاف وتباين يظهر بينهما من خلال إختلاف نظرتهما إلى المجتمع المدني ، فقد إهتمتا بالتمييز بين المجتمع والدولة وفي تحديد نمط العلاقة بينهما .

فيرى هيجل higal أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة ، وهويمثل الحيز الإجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة ،فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة الأنانية وبناء على هذا فهو في حاجة دائمة إلى المراقبة من طرف الدولة ، تشكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية والمعاصرين ..[29]

وبهذا يعتبر هيجل أول من تحدث بصراحة عن وجود فصل بين ماهوسياسي وماهو مدني ففي كتابه فلسفة الحق ميز بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي فأدرج

---

[28] – أحمد شكر الصبيحي :مرجع سابق . ص ، 21 .

[29] – مرجع نفسه. ص ، 21 .

مؤسسات المجتمع المدني من بين مؤسسات الدولة ذات السلطة ومابين التجاري والإقتصادي القائم على اساس الربح.[30]

أما كارل ماركس فيرى أن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة ، نافيا بذلك مثالية هيجل ، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج بعبارة الدولة وهنا يظهر نقده لهيجل الذي إعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشؤ الدولة .

وفي مؤلفات كارل ماركس نجد أن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع مفهوم البنية التحتية بل في الواقع أن كارل ماركس لم يعد يستعمل المفهوم ، وحاول عن طريق إستخدام مفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية تحديد الأسس المادية والإيديولوجية للوجود المجتمعي .

وعليه المجتمع المدني عند كارل ماركس عموما يمثل مجالا للتنافس الإقتصادي ومسرحا للتاريخ .[31]

أما أليكسيس دي توكفيلAlexis de Tocqueville فقد أشار في كتابه الديمقراطية في أمريكا إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطن بكل عفوية ،وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرة للشعب ، ومن هنا تبرز أهمية المدنية وأهمية المواطنة كا مكانة قانونية بإعتبارها مجموعة أدوار إجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية ويقول دي توكفيل أنه لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة ، وهذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية دائمة اليقضة والقائمة على التنظيم الذاتي.

وتجد الإشارة أن الفكر الماركسي خضع عموما ونظرته للمجتمع المدني خصوصا لتنظير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي ، ونظر إلى المجتمع المدني بإعتباره جزءا من البنية الفوقية ،هذه الأخيرة التي تنقسم إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي ، ومن هنا اتت العوة إلى ضرورة تكوين منظمات إجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية لهدف إجتماعي صريح ، ليضع البنية الفوقية في حالة غير متنافرة مع البنية التحتية وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما. [32]

---

30 – عبدالله هوادف :مفهوم المجتمع **المدني بين العالمية والخصوصية** ،(ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول :"دور لمجتمع المدني في تنمية الدولة "،الجزائر :جامعة أدرار ،20 .22 نوفمبر2005،ص .4.

31 – سعيد بن سعيد العلوي ، المرجع سابق ،ص ص ،63 .64.

32 – عبدالله هوادف ،مرجع سابق ، ص 06.

ومن هنا يعتبر غرامشيGramsci المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل مايسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام ،وبهذا يكون غرامشي قد اعطى لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما في إكتساب الوعي لدى الطبقات التي يتكون منها المجتمع .

. بالرغم من تعدد وإختلاف المساهمات المقدمة في صياغة مفهوم المجتمع المدني من طرف الغرب نجد أن هناك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن هذا المفهوم ومن بين أهم هذه العناصر :

01 . الدولة والمجتمع السياسي ضروريان لإستقرار المجتمع المدني .

02 . للمجتمع المدني إمتدادات خارج حدوده مثل التوسع في بعض عناصره ،أو إتساع تأثيرها.[33]

المطلب الثالث :خصائص ووظائف المجتمع المدني

أ . الخصائص :

تعتبر المؤسسية من أهم المعايير التي من خلالها يمكن قياس ومعرفة درجة فاعلية المؤسسات والتنظيمات، وتتحدد مؤسسية أي نسق في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما،والتي حددها صمويل هنتنجتون S.Huntington في العناصر التالية: القدرة على التكيف مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام. هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

1 . القدرة على التكيف

ويقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضا ؤل أهميتها ور بما القضاء عليها وهناك أنواع للتكيف منها :

---

[33] – منى هرموش :مرجع سابق ،ص25.

التكيف الزمني : ويقصد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها.

التكيف الجيلي :ويقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد إلى استبدال القادة، بآخرين بطريقة ديمقراطية ازدادت مؤسسيتها . [34]

أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، شيخ القبيلة.

التكيف الوظيفي : وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة. وبتطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي نلاحظ أن هذا الأخير يتسم بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها، كما تتسم كثير من مؤسسات المجتمع المدني العربي بارتباطها بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات.

-2 الاستقلالية:وهو ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر. وفي هذا المجال تحدد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها:

أ- نشأة مؤسسات المجتمع المدني : وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة، وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية يتقاطع كليا مع هذا، والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، في حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال.

---

34 - مرجع نفسه،ص26.

ب- الاستقلال المالي : ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها، أو زيادة رسوم العضوية ...الخ، وذلك لأن صاحب التمويل يفرض سلطته على مموليه، غير أن الملاحظ هو أن الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة أو من منظمات إقليمية أو عالمية الأمر الذي يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها

ج- الاستقلال الإداري والتنظيمي : ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث إدارتها لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية ، بعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تخفيض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة والسيطرةوحتى تتحقق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني لابد من خلق عدة معايير مثل

- إيجاد أسس الإتصال بين مؤسسات المجتمع المدني.
- قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركتها.
- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأتي بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها. (35)

3. التعقد: ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية و وجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة أو في المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

4 . التجانس:ويكون ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المؤسسة تؤثر على مستوى أدائها فكلما كان حل هذه التراعات سلميا كلما أدى إلى الوفاق داخل المؤسسة ، ومنه إحداث التجانس والاستقرار داخل النسق الفرع.(36)

ب . الوظائف :

---

35 – مرجع نفسه،ص26.

36 – هشام عبد الكريم : **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989.1999**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ،2006.ص ص ،34 ـ 35.

المجتمع المدني من وجهة نظر البعض هو وسيلة لإستكمال السلطة والسيطرة على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الأيديولوجية الثقافية، و من وجهة نظر البعض الآخر هو ساحة للصراع يمكن من خلاله توسيع نطاق التأثير في المجتمع ، وقد تبلورت في هذا الإطار وظائف أساسية ومتعددة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني ؛ وهذا ما يفسر مدى أهميته بصفة عامة ، و بالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية السياسية .

ومن بين وظائف المجتمع المدني الأساسية نذكر مايلي:

01ـ وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2-تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وقد حدد دايموند L.Diamondالطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية . لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل، باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية. حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية . [37]

3-وظيفة حسم وحل الصراعات : حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية، وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع، وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية.

---

37 - مرجع نفسه،ص35.

4-التنشئة الإجتماعية والسياسية: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ، على رأسها قيم الولاء والإنتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والإهتمام بشؤون العامة،والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.

5-الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم، والحق في معاملة متساوية أمام القانون، والمشاركة وحرية التصويت ...الخ، بما لديه من قوة مادية ومعنوية.

6-زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي و الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع.

7-الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للإتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب و تجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للإضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك. [38]

8-إفراز التيارات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم ، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية. وتؤكد الدراسات الميدانية عن العناصر النشطة في المؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء

---

[38] - مرجع نفسه،ص36.

وقيادات أحزاب السياسية. وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة. [39]

المطلب الرابع : معوقات المجتمع المدني:

تواجه مسيرة المجتمع المدني عدة عراقيل نذكر منها :

*صعوبة الحصول على التمويل ، إذ أن مؤسسات المجتمع المدني في مختلف انحاء العالم تواجه هذه المشكلة ، وخاصة و أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر من امكانياتها المادية المتاحة.

* ضعف مساهمة النساء في العمل التطوعي ولا سيما في الدول النامية ، وربما يعود ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة ، وخاصة في تولي المناصب القيادية أسوة بالرجل .

* تمركز برامج مؤسسات المجتمع المدني حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان ، في حين ان عمل مثل هذه المؤسسات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب الى المفهوم التنموي ، بحيث يوازي المؤسسات الحكومية ، وهذا ما يستدعي اعادة النظر في منظومة البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات. [40]

* ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع في المجتمعات النامية ، وعدم تعزيزها من خلال وسائل الاعلام والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية.

*معظم الانظمة والقوانين المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية ، غير واضحة ويسودها الغموض ، ولا تعكس مدى فهم اهمية هذه المؤسسات كشريك رئيسي في التنمية إذن ان معظم هذه القوانين لاتعكس سوى غايات الحكومات بالسيطرة على قطاع مؤسسات المجتمع المدني وليس مجرد مراقبة.

*افتقار مؤسسات المجتمع المدني داخلها، في كثير من الأحوال، للممارسات الديمقراطية والشفافية بين أفرادها، أو بين أعضاء الشبكات التي تحوي مؤسسات عدة، مما يقود في كثير من الحالات إلى شخصنة العمل، وشق الصفوف نتيجة لخلافات الأفراد، وذلك ناجم عن غياب تقاليد

---

[39] – مرجع نفسه ، ص ،35.

[40] – احمد ابراهيم الملاوي ، **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، قسم الاقتصاد جامعة مؤتة الكرك الاردن ، 2008،ص ص، 265 ـ 266.

العمل الديمقراطي تحت وطأة عقود القمع، وامتداد ممارسات السلطات الحاكمة على تقاليد العمل المجتمعي والسياسي.

*افتقار تلك المؤسسات للأشخاص ذوي الكفاية الذين يمكن أن يضحوا بوقتهم وعملهم ومصلحتهم الخاصة في سبيل الشأن العام، لعدم وجود تقاليد راسخة للعمل المدني وأهميته في تقرير مصير الشعوب. (41)

المبحث الثاني : مفهوم التنمية السياسية.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية.

لايزال مفهوم التنمية السياسية محل إهتمام الباحثين في علم الإجتماع وعلم السياسية ،بحيث أن جوهر هذا الإهتمام هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، فضلا عن تلك التي لا تزال تواجه بلدان العالم حتى الآن. (42)وبما أن حقل التنمية السياسية يدرس الظاهرة السياسية في جوهرها ، و على أساس أنه يمثل جوهر الوظيفة السياسية للدولة المعاصرة،وبناءا على هذا سنتاول مفهوم التنمية السياسية لكن قبل ذلك سنتعرض إلى التعريف اللغوي والإصطلاحي للتنمية .

01. تعريف التنمية:

– لغة : من النمو أي إرتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي إزداد و كثر.

– إصطلاحا:من بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي أن "التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات".(43)

02. أنواع التنمية : التنمية كظاهرة هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكن التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع

---

41 – عبد الله تركماني :المجتمع المدني في العالم العربي الواقع والأفاق ، الحوار المتمدن–العدد: 2627 – 2009 / 4 / 25 – 09:39

42 – نصر محمدعارف :**في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**،مجلة ديوان العرب عدد جوان 2008.

43 – مرجع نفسه.

القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ويمكن تقسيم التنمية السياسية إلى عدة انواع وهي بإختصار: التنمية الاقتصادية التنمية الإجتماعية، التنمية الثقافية، التنمية السياسية وهي التي تهمنا هنا .

تعريف التنمية السياسية :

من أوائل التعريفات التي أطلقت على التنمية السياسية هي أنها"مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية الى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الانسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على إستيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف إجتماعية جديدة ". [44]

وقد قدم العلماء عدة تعريفات لمفهوم التنمية السياسية من هذه التعريفات نذكر:

تعريف جابرييل ألموند Gabriel Almond الذي يعرف التنمية السياسية على أنها:" التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية." وعملية التمايز أوالتخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، إذ إن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة والعلمانية تشير إلى الرشادة والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا مع إتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار، ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي . وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان . [45]

أما صامويل هنتنجتون Samuel Huntington فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي :

- ترشيد السلطة: أي أن تجري ممارستها وإستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.
- التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.

---

[44] – عزالدين دياب :**التنمية السياسية في الوطن العربي :الضرورات والصعوبات** .مجلة الفكر السياسي ،القاهرة العدد22،23 ،2005،ص 35

[45] – عز الدين ذياب: مرجع سابق، ص 35.

– المشاركة السياسية : زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة.

وحسب دافيد باكنهامBaknham David التنمية السياسية " ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي".

أما لوسيان باي L.byeفقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نتناول منها بعض التعاريف مثل :

1- التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية[46]

2- التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي .

3- التنمية السياسية بناء الدولة القومية .

4- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.

5- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية .[47]

وقد عرف عبد الحليم الزيات AbdelHalim azayatالتنمية السياسية:"بأنها عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية."

ومنه نستشف أن هناك نقص يشوب عملية البحث من أجل إيجاد مفهوم محدد للتنمية السياسية وذلك راجع للصعوبات التي إصطدم بها الباحثون من أجل تحديد تعريف محدد و ملائم للتنمية السياسية ومن جملة هذه الصعوبات نذكر مايلي:

01- أغلب الاجتهادات كانت صادرة عن باحثي ومفكري العالم الغربي وبالتالي يغلب عليها الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب .

---

[46] – خالد سليمان فايز محمود ،**أثر حركة المقاومة الفسلطنية على التنمية السياسة في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة 1987-2004)** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس 2004،ص 35.

[47] – مرجع نفسه ، ص36.

02- يرى بعض الباحثين أن التنمية السياسية هي عملية غائية تسعى إلى تحقيق أهداف النظام السياسي النهائية، كالديمقراطية، المساواة، المشاركة، الشرعية.

03- يرى مفكرين آخرين أن تحقيق التنمية السياسية مرهون بإكتساب الخصائص السياسية للمجتمع الصناعي الحديث وبالتالي تكون التجارب ليست ذاتية محلية بل نابعة من الخارج. (48)

5- كذلك تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغير السياسي، فالأول يعني عملية تحديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع من خلال تبنيها لثقافة سياسة ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة غير محليّة أي خارجية كالدول الغربية أما الثاني وهو "التغير السياسي" يعني الإنتقال البطيئ من التوازن الموجود، وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع والثقافة السائدةأما" التنمية السياسية، فهي عملية مقصودة وتعد خروج عن التوازن الموجود في كل المجالات وتنطلق من فكر جديد تتميز بالرشادة في التخطيط وهدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد". وبالتالي فالتنمية تتضمن وتحتوي على التحديث لأنها شاملة.

ورغم هذه الصعوبات إلا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي الى تقريب الرؤى حول هذا المفهوم، حيث تدارك باحثي العالم الثالث الخلل وعكفوا على التنظير في هذا المجال من أجل ظهور مجتمعات جديدة في العالم الثالث معتمدة على طاقتها الخاصة وخصائصها المنفردة دون الرجوع إلى النظريات الغربية السياسية الخاصة بالديمقراطية. (49)

المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية

لعل من أكثر المفاهيم إرتباطا وإلتصاقا بمفهوم التنمية السياسية مصطلح التحديث السياسي

أ. التنمية السياسية والتحديث السياسي: political moderenzation

تاريخيا يشار إلى التحديث السياسي بأنه عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تطورت في الغرب ابتداء من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر أحيان لايراد بالتحديث السياسي نقل النظم السياسية فحسب بل وحتى النظم الإجتماعية ومناهج

48 - ريم بن عيسى وآخرون :التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة ، مركز نور للدراسات،ص 4.

49 - مرجع نفسه،ص6.

الحياة بصفة عامة ونجد هذا المعنى واضحا في تعريف هنتجتون بقوله : "هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغييرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه."

ومن هنا فمصطلح التحديث يتضمن جوانب كثيرة من التحيز والذاتية ،فهو مشحون إديولوجيا نظرا لوجود علاقة أو رابطة تاريخية بين مفهوم التحديث ومفهوم التشبه بالغرب (التغريب)وهنا يكمن الفرق الجوهري بين التحديث السياسي والتنمية السياسية ، وهذه الأخيرة وكما أشرنا هي عملية ذاتية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي وإستغلال كل الطاقات المادية والبشرية والإمكانيات الذاتية للمجتمع بشكل يدعم نموه وتطوره [50]، وبالتالي نرى أن التنمية السياسية أكثر حيادية أكثر شمولا من التحديث السياسي ،ولذلك حاول دافيد أبتر apterالتمييز بين التنمية والتحديث بقوله :"إن التنمية السياسية هي مسلسل إمتداد عالمي يتعلق بكل التغيرات التي تحدث تحولات على المستوى الإجتماعي ، وكذا توزيع جديد للأدوارالإجتماعية "وبالمقابل فالتحديث السياسي ظاهرة خاصةظهرت في حضن المجتمعات التقليدية بإستيراد الأدورا الإجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية .

ب . التنمية السياسية والإصلاح السياسي:

يعرفه قاموس أسفورد أنه :" تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصةفي المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة او الجائرة ،إزالة بعض التعسف أو الخطأ".

عموما إن الصلاح السياسي يشير إلى إصلاح الخلل الذي يصيب البنية السياسيةللنسق السياسي وهو عادة مايقف عند حدودالمؤسسات السياسية الرسمية ، ومايتعلق من لوائح وقوانين ، غير أن التنمية السياسية تتضمن إضافة إلى اصلاح على المستوى المؤسسي التغير على المستوى المجتمعي ، أنها تهتم بالقضايا ذات البعد الإجتماعي والسياسي الذي كثيرا مايكون محددا ببعد مكاني وزماني ،أما التنمية السياسية كما أشرنا عملية مستمرة ومتواصلة ومتشابكة مع غيرها من أنواع التنمية.

ج . التنمية السياسية والدمقرطة :

بناء الديمقراطية والمراد به أن الديمقراطية هي المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية إتخاذ القرار السياسي،وتغير بناء التمثيل السياسي كلما إقتضى الأمر ذلك، وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تمثل وسيلتها الأساسية والمدخل المناسب لها أو هي إحدى الديناميات الأساسية التي تتحقق من خلالها

---

50 – حسين بن كادي:**التنمية السياسية في الوطن العربي وأفاقها** ،مذكرة لنيل شاهدة الماجيستار في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة 2007،ص ص ،42 .43.

ولذلك يقول روبرت دال : إن المجتمعات التي تمر بالتنمية السياسية هي مجتمعات تتجسد فيها مظاهر النظم الديمقراطية والتي تتميزبخاصيتين :

01 . إتساع دائرة المشاركة السياسية.

02. التداول السلمي على السلطة.[51]

[51] – مرجع نفسه، ص ،45.

د . التنمية السياسية والحكم الراشد:

عرفته منظمة الكومنوولث بقولها :"هو الإلتزام بالعملية الديمقراطية والمؤسسات ودور القانون وإستقلال السلطة القضائية وإيجاد حكومة ذات مصداقية وإحترام حقوق الإنسان الأساسية."

وعليه تعد الأمم المتحدة المرجع الأساسي لمدلول الحكم الراشد ،إذ إشترط برنامجها الإنمائي في الحكم الراشد ثلاثة أبعاد متكاملة :بعد سياسي متعلق بطبيعة السلطة وشرعيتها ، وبعد تقني متعلق بطبيعة الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، وأخيرا بعد إقتصادي وإجتماعي متعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ، وطبيعة السياسا ت العامة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي .

ومن خلال ماتقدم عن الحكم الرشد فإن التنمية السياسية نجدها تدخل ضمن مجالات هذا الأخير لاسيما في بعديه السياسي والإجتماعي وخاصة إذا علمنا أن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحد قد إهتمت بالمفهوم الشامل للديمقراطية .[52]

المطلب الثاني :التطور التاريخي للتنمية السياسية

من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن العشرين رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية والتي أعطت الكثير من إهتمامها لمفهوم الظواهر السياسية بإستعمال مناهج علمية والمزاوجة بين ماهو نظري وبين ماهو ميداني تجريبي.

كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

لكن التنظير في التنمية السياسية إرتبط أساسا بالسسيولوجية الأنجلوسكسونية ، إذ تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الإجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923، حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي أصطلح عليها لاحقا (بالعالم الثالث). [53]

---

52 – طاشمة بومدين مرجع سابق، ص 05.

53 – رياض حمدوش: **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقته بالتنمية الإقتصادية** ،معهد ميثاق ،بدون مكان نشر،2009،ص ص، 5 6.

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوما علميا ومبحثا دراسيا في علم الاجتماع والسياسة، تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها :

1- كتاب ألموندG.almond و جيمس كولمان J.Kolman صدر سنة 1960 عن السياسة في المناطق النامية وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

2- كتاب ليونارد بندر L.Bender عن إيران : التنمية السياسية في مجتمع متغير.

3- كتاب لوسيان باي L.Byeعن بورما: السياسة والشخصية وبناء الأمة .

ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو دانيال بال D.Bell الذي قام بتطوير مفهوم سسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية (من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة) أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى صناعي .

وبالتالي تم الإنتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، لأنها ميدان خصب لفهم التجارب والخبرات السياسية ، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول وهي كالآتي:

1- الافتقار إلى تنسيق إيديولوجي واضح يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث.

2- ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.

3- ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية. (54)

4- عدم وجود شرعية للأنظمة السياسة تجاة مواطنيها.

5- عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.

---

54 – **مرجع نفسه، ص 6.**

6- إنتشارظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة.

خلاصة القول هنا أن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي إستنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ودخل في الإستخدام الأكاديمي – إذا يجوز التعبير – وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الاورو – أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل إستمرار تحقيق مصالحهم الإقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للإقتراب الشكلي من النموذج الغربي؛ لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية وحرية الفكر وإنتقال السلطة عبر صناديق الإقتراع ونظام البرلمان . [55]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التنمية السياسية

يمكن القول إن العوامل المؤثرة في التنمية بمفهومها الشامل هي ذاتها التي تمارس تأثيرها في التنمية السياسية ، وبذلك فان التنمية الشاملة بجميع أجزائها الشاملة تمثل البيئة الحاضنة للعوامل المؤثرة في التنمية السياسية بصورة أكثر تفصيلاً حسب طبيعتها السياسية.

وبما إن التنمية هي عملية تطور متجهة للأمام وتسعى لإحداث تغيير شامل بصورة كلية وتقوم على تخطيط إرادي يؤسس على وجود التعبئة القومية، فانه ومن خلال ذلك يمكن

تحديد العوامل الرئيسة المؤثرة في التنمية السياسية بما يلي :

1. العامل المتعلق بالرغبة المجتمعية للتقدم والتطور السياسي والإدارة الحقيقية للنهوض والتقدم بالواقع السياسي للمجتمع والدولة ونظامها السياسي . [56]

2. العامل الذي يتضمن السعي والعمل على الشروع بعملية التنمية وتهيئة المستلزمات كافة وتهيئة النظام السياسي خصوصاً والنظام الاجتماعي العام في تقبل ومن ثم تنفيذ عملية التنمية السياسية .

---

55 – **مرجع نفسه، ص 7.**

56 – محمد شطب عيدان المجمعي: **النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية** ،(مجلة جامعة تكريت العدد 4،قسم العلوم سياسية كلية القانون)،ص 139،.

3. وجود خطة تتم من خلالها تنفيذ هذه العملية، وذلك بإعداد التخطيط الشامل الذي يستوعب الحاجات السياسية العامة، ويحقق الأهداف السياسية للدولة، ويستغل الفرص والخيارات المتاحة كافة، وهذا ما لا تقوم به إلا السلطة العامة ممثلة بالنخب التي تمسك بزمام هذه السلطة .

4. وجود التعبئة الجماهيرية التي تعد من أهم عوامل نجاح واستمرارية التنمية السياسية وتتجسد التعبئة الجماهيرية بفاعلية السلوك السياسي الذي تقوم قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنميته وتطويره، وإبقاءه محافظاً على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع، ويتم ذلك من خلال الحفاظ على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسية.[57]

المطلب الرابع:مداخل ونظريات التنمية السياسية

أ. المداخل :

أولا :المدخل القانوني : أصبح المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية ،من المداخل الكلاسيكية التقليدية، حيث عزف الباحثون عنه و أصبحوا لا يعتمدون عليه في الدراسات المعاصرة المتعلقة و المرتبطة بقضية التنمية، و لكن و مع هذا يجب التوقف عنده لمعرفة مضمون اهتمام فقهاء القانون بالتنمية السياسية.

إن جوهر التنمية السياسية في رأي فقهاء القانون يشمل بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية تلك التي تخضع الهيآت الحاكمة فيها و السياسية خاصة للقانون،كما يخضع فيها الحاكم و المحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقا و بالتالي تتحد مراكزهم القانونية على نحو واضح. [58] و يتطلب قيام دولة القانون وجود دستور أو وثيقة قانونية ،تحدد السلطات العامة و تحدد دور وصلاحيات كل منها و علاقتها بعضها ببعض كما تعين الوثيقة القانونية حقوق وواجبات الأفراد و الجماعات لتحقيق العدالة و المساواة بين الجميع.

---

[57] – محمد شطب عيدان المجمعي: مرجع سابق،ص 7.

[58] السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية الأبعاد والمنهجية** ،الجزء الأول دار المعارف الجامعية ،الإسكندرية،1985،ص ، 151.

إن وجود دستور بالنسبة للدولة القانونية، ضمانة أساسية لخضوع جهاز الدولة لسلطات القانون و بالتالي ينبغي على كل سلطة إحترام اختصاصها و لاتتعدّى حدودها ،لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات عضويا و شكليا.

و عليه فإن المدخل القانوني، يستوجب ضرورة وجود ضوابط قانونية مصدرها الدولة لا غير لتحقيق التنمية السياسية، و أن كل ما هو خارج إطار الدولة لا يمكن أن يحقق أو يساعد في تحقيق التنمية السياسية، رغم أن ما لاحظناه سابقا هو أن التنمية السياسية تتحقق بتظافر مجهودات جميع عناصر المجتمع سواء داخل أطر قانونية أو سياسية أو مدنية ،لأن القانون أو القاعدة القانونية لا تأتي من فراغ فهي تعبر عن استجابة عملية أو عن توجهات ايديولوجية أو انعكاسا لمصالح اجتماعية فئوية أو طائفية أو طبقية ، و بالتالي تظهر الذاتية ممّا يؤدي إلى طغيان مصالح فئة على أخرى.

و هذا معناه أن هناك قصور القانون في كثير من الأحيان على تحقيق التنمية السياسية و منه لا يمكن الاعتماد عليه كمدخل وحيد لدراسة التنمية السياسية.

ثانيا: المدخل الماركسي :

إن التحليل الماركسي، ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تعكس مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) و سيطرتها على وسائل الإنتاج، و الحيلولة دون حدوث الاستغلال في المجتمع، و على هذا فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل الماركسي يتمثل في إنتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة و زوال الطبقات المستغلة لإقامة المجتمع الاشتراكي ثم بعده المجتمع الشيوعي[59] ،و أن إنتاج الوسائل المادية اللاّزمة للمعيشة تكون جماعية و ليس فردية ،لأن العمل ذو طابع إجتماعي و لأن الأفراد في التحليل الماركسي ينتجون فقط حينما يتعاونون و يدخلون في روابط إجتماعية ،و نتيجة لذلك تتطور مؤسسات الدولة و التصورات القانونية و حتى الآراء العقدية للناس لأنهم يديرون شئون حياتهم الإقتصادية و السياسية و الثقافية و هذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية و المعيار الحقيقي للتطور

---

[59] – مرجع نفسه ، ص 188.

السياسي في الفكر الماركسي، و قد تعّرض الفكر الماركسي أو المدخل الماركسي لمجموعة من الانتقادات نذكر نقدين إثنين منها ، و هما :

1- المساواة الاجتماعية و السياسية ما هي إلا تصور غير واقعي لأن المساواة الاجتماعية أمر طبيعي و دائم.

2- أن العامل الاقتصادي هو أساس التمايز و الترتيب الطبقي ،وهذا تصوّر ضيّق لأن الترتيب الطبقي يخضع لعوامل كثيرة و ليس للعامل الاقتصادي فقط.

و رغم هذا يبقى المدخل الماركسي ،مدخل مهّم لدراسة التنمية السياسية خاصة مع ظهور مدارس جديدة تابعة له كمدرسة التبعية التي تعتمد على فساد أنظمة دول العالم الثالث و عدم عقلانياتها و عدم استخدام مواردها الاقتصادية بصفة تضمن لها التطور و التقدم.

ثالثا : المدخل البنائي الوظيفي :

من أهم من طوّر هذا المدخل تالكوت بارسونز وديفيد إستيون و جبرائيل ألموند حيث أضافوا الكثير على التحليلات البنائية الوظيفية من أبعاد ومفاهيم جديدة ،حيث وفرّت إمكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي.

إن مفاد هذا المدخل ،أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي ككل و أنه ينقسم بدوره إلى أجزاء أو أنساق كل جزء له دور و نشاط و وظيفة خاصة به، وبالتالي فهو نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوار و أنشطة معينة ،فإنها أي هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها و لا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها، فإن ظهور الأحزاب أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري و المشاركة السياسية، أو اتساع قاعدة الديموقراطية مثلا سيؤدي عادة إلى تغير أسلوب أداء كافة بنية النظام و يؤثر في قدرة النظام على التعامل مع بيئتة الداخلية و الخارجية. (60)

و بما أن النظام السياسي لا يعمل في فراغ بل داخل نظام إجتماعي موسع ،فإنه يعمل داخل هذا الإطار لكن يفصله حدود عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، و كما يقول جبرائيل ألموند

---

60 - مرجع نفسه، ص 189.

"أن تمّة نقاط محددة تنتهي عندها النظم الإجتماعية الأخرى و يبدأ منها النظام السياسي، و أنه هو النظام الاجتماعي الوحيد الذي يمكنه استخدام التهديد و الاكراه المادي المشروع."

و عليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي ،يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة و التكيّف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية، و كذلك بإستعمال النظام لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجابية مع بيئته، و التعامل مع المداخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني، يضمن تحقيق المساواة و العدالة و اتساع نطاق الديموقراطية في المجتمع. (61)

ب نظريات التنمية السياسية

سنحاول في هذه النقطة تسليط الضؤ على أهم النظريات التي حاولت تفسير التنمية السياسية ،وكذا أهم الإنتقادات الموجهة لها.

01. نظرية إدوارد شيلز :

إهتم "إدوارد شيلز **shils** " بدراسة النظام والعمليات التي تجري داخل النظام السياسي خلال مراحل تطوره ،فلقد أكد على أن كل الدول المتخلفة تسعى للوصول إلى هدف مشترك ،هو أن تصبح دولا عصرية ودينامية ، وديمقراطية ومتقدمة إقتصاديا ، وذات سيادة فعالية في الحياة الدولية هذه السمة هي التي تدفع الدول إلى أن تأخذ بنموذج الديمقراطيات الغربية بعد إجراء التعديلات عليه.

أعطى "**شيلز shils**" للأنظمة السياسية خمسة أصناف وهي ، الديمقراطيات الساسية الديمقراطيات الوصائية ، الأوليكاركميات المحدثة ، الأوليكاركميات الكلينية الشمولية الأوليكاركميات التقليدية .

أ . الديمقراطيات السياسية : من خلال دراسته للدول الغربية واليابان وتركيا والشيلي ،أكد "**شيلز shils**" أن النظم السياسية الحديثة تعد هدفا للنظام السياسي ،حيث أن هذه النظم تتميز بالتخصص في البنى ، وكذلك سيادة نمط معين من الثقافة السياسية التي يمكن ممارستها إذا توافقت مع إرادة حقيقية للمواطنين متمسكين ، بالإضافة إلى وجود تتميز بالإستقرار والتماسك والفعالية.

---

61 – مرجع نفسه، ص 190.

ب . الديمقراطيات الوصائية : الرئيس في هذه الأنظمة يحصر إهتمامه بتحقيق التحديث الإجتماعي والإقتصادي على أمل الوصول إلى الديمقرطية ، في حين نجد أن الهيئة التنفيذية تركز السلطة بين يديها ، في حين لاتملك الهيئة التشريعية أي سلطة ، أما الهيئة القضائية فهي تابعة وغير مستقلة والثقافة المدنية ضعيفة ،بالإضافة إلى سيادةإتجاهات سياسية تقليدية .

وعليه يقر إدوارد "**شيلز shils**" بان هذه الأنظمة تختلط فيها البنى الرسمية مع اجهزة الحزب الحاكم ولا يسودها مبدأ الفصل بين السلطات.ويؤكد كذلك على أن نجاح النظم السياسي في هذا النمط يتوقف على إرادة وإخلاص النخب. (62)

جـ. الأوليكاركيات المحدثة : يأخذ هذا النمط شكل دكتاتوريات عسكرية أو مدنية وتكون المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية ذات طابع تقليدي والدساتير معطلة ، والنخب الحاكمة هنا تكون بعيدة عن الشعب بالرغم من سعيها لتحقيق التحديث ويبرز "**شيلز shils**" مثال تركيا في عهد مصطفى كمال والباكيستان في عهد أيوب خان . (63)

د . الأوليكاركيات الكليانية : في هذا النمط نلاحظ تداخل مابين السلطات التشريعية والتنظيمية والقضائية ، بحيث تحاول النخبة الحاكمة زج الجماهير وتعبئتهم في عملية التنمية وذلك عن طريق الإتصال الجماعي المتطور.

الأوليكاركيات التقليدية :هنا يكون الإتصال الإجتماعي ضعيف جدا ، والحكومة المركزية ضعيفة وهي لاتهتم بعملية التنمية والتحديث بمقدار ماتسعى إلا إدامة بقائها وأبرز مثال على ذلك السعودية والنيبال.

ومن خلال هذه الإسهامات الجلية "**لـ شيلز shils**" إلان مايعاب عنه أن لم يهتم بدور الجماهير في صناعة التنمية والتقدم في عمليات التغيير في هيكلة الأنظمة السياسية .(64)

02. نظرية غابريال ألموند وجيمس كلومان :

قاما بربط العلاقة بين التنمية السياسية بالنظرية الوظيفية وأكدا على مايلي:

---

62 – مرجع نفسه،ص ، 151.

63 – Edwaed Shils, political development in the new states ,the Hagne, morton: 1960. P47.13

64 – Edwaed Shils, political development in the new states ,the Hagne, morton: 1960. P48.13

. أن كل أنظمة العالم يسودها نمطان من البنى السياسية بعضها تقليدي والأخر متطور .

. الإختلاف بين الأنظمة السياسية يكمن في طريقة أداء الوظائف ،لأن كل أنظمة العالم لها نفس الوظائف .

. إن كل الأنظمة السياسية سواءا كانت تقليدية أم حديثة عرضة للتغيير والتطور من موضع لأخر .

وعليه ستكون التنمية السياسية ذات طابع كوني تتعلق بكل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

ولتحقيق الأهداف التنموية يحدد ألموند النقاط التالية الواجب توفرها:

. التتابع في المراحل التنموية بدلا من المحاولات التراكمية لمعالجة مشكلات كل مرحلة.

. توفر الموارد المطلوبة لعمليات التنمية من الداخل والخارج.

. تنمية النظم المجتمعية حتى لاتقتصر متطلبات التنمية على مجتمع بعينه.

. قدرات عالية و أصيلة للنظام السياسي لمواجهة مشكلات كل مرحلة[65].

. إستجابة مناسبة وكافية من النخبة للتحديات .

وفي مجال حديثه عن وظائف الأنظمة السياسية أوضح أبنيتها بالشكل التالي :

الوظيفة	الأبنية
التجنيد السياسي	**القرعة ،الإنتخاب ،الإختيار**
التنشئة السياسية	**الاسرة ، المدرسة ،الإتصال الجماهيري**
التعبير عن المصالح	**جماعات المصالح، الأحزاب السياسية**
تجميع المصالح	**أبنية تقليدية**
الإتصال السياسي	**الإذاعة ، التلفزيون ،الصحف ، الأحزاب**
صنع القاعدة القانونية	**الهيئات التشريعية**

---

65 - *Johan J. Johnson, the role of the militray in underdeve loped countries, new Jersey, prrinceton university press, 1962. p47*

تنفيذ القاعدة	**البيروقراطية**
التقاضي طبقا للقاعدة	**الهيئات القضائية**

جدول1: وظائف الأنظمة السياسية

وعليه فإن التنمية السياسية وفقا لرأيهما لايمكنها في الواقع سوى تكريس التمايز المتزايد للبنى ، أي بعبارة أخرى تنحصر أهداف التنمية السياسية في زيادة إستقلال وتخصص البنى . (66)

03 . نظرية غابريال ألموند و بنغهام باول:

تجلت إسهامتهما حول موضوع النمو السياسي اللذان يعرفاه بأنه :" التمايز والتخصص المتزايد للبنى السياسية وإكتساب الثقافة السياسية طابع علمانيا متزايد ."

وعليه فمؤشرات النمو السياسي هي كالأتي :

أ . التمايز البنيوي : يشمل العمليات التي تفرز أدوارا جديدة ، وكذا تدل على العلاقة بين الأدوار والبنى ،أو بين النظم الفرعية. (67)

ب . علمانية الثقافة ، وهي تعني الثقافة السياسية التي تتكون من الإتجاهات أو المعتقدات والمهارات المنتشرة بين السكان بكليتهم وكذلك النزاعات والأنماط الخاصة التي توجد بأجزاء السكان .

فالجانب التنموي في الثقافة السياسية وإكتسابها طابعا علمانيا تعني العملية التي يصبح بها الفرد أكثر عقلانية وتحليلا وتجريبا في عمله السياسي .

لكن رغم الحديث المطول عن هذين المؤشرين للنمو السياسي ، إلى أنهما في بعض الأحيان يتحدثان عن حدوث إرتدادات معاكسة للنمو السياسي. (68)

04 نظرية لوسيان باي :

---

66 - *Johan J. Johnson, the role of the militray in underdeve loped countries, new Jersey, prrinceton university press, 1962. p49*

67 – عبد المطلب غانم ، **دراسة في التنمية السياسية** ، القاهرة :مكتبة نهضة الشروق ،1981،ص 58.

68 – صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي** .العراق :مطابع جامعة بغداد، 1989 ، ص320 .

تعتبر التنمية السياسية جانبا من الجوانب المتعددة لعملية التغيير الإجتماعي ،ولذا أعطى **"لوسيان باي"** خمسة عوامل يجب أخذها بعين الإعتبار عند دراسة أي أزمة وهي كالتالي :

. طبيعة الأزمة وإرتباطها بالأزمات الأخرى.

. طبيعة المدخلات : الموارد المطالب والمساندة .

. تأثيرات النظم المجتمعية الأخرى وتأثير الأنظمة المجتمعية أو نظمها الفرعية.

. نمط تشغيل النظام موضع الدراسة أي قدراته وآدائه.

. موقف الفاعلين والمؤثرين داخل النظام من الأزمة.

ويرى **"لوسيان باي"** أن عملية التنمية السياسية عادة ماتكون مصحوبة بتوترات وأزمات يمر بها المجتمع وذلك لأن عملية التنمية لاتعرض بالتدريج أو بعبارة أدق أنها لا تعرض تبعا ،بل وقت واحد ودفعة واحدة ،لكن بأثار متعاقبة لهذه الأزمات لكي يصل النظام السياسي إلى مرحلة الديمقراطية الحديثة. (69)

أزمة الهوية:بماأن لهذه الأزمة ثقلها في عملية التنمية السياسية وجب على الأنظمة السياسية أن تسعى جاهدة لحشد إمكانياتها ومواردها ولسد إحتياجات سكانها المتعددة وذلك لتتمكن من القضاء على الإنتماءات الطبقية وتجسيد الإنتماء للإقليم وليس للعشيرة أو الطائفة.

أزمة المشروعية : أمال هذه الأزمة هو بناء الأمة وهذه الأزمة تتفاوت من دولة لأخرى ففي بعض الدول تتجسد في كونها مشكلة دستورية وفي دول أخرى تدور حول التي يجب أن تسيطر على الحكومة والاهداف الأساسية للأمة.

أزمة التغلغل : وتعني هذه الأزمة أنه على الإدارة في الدول الجديدة أن تتغلغل في كافة أجزاء ومستويات المجتمع لكي تستطيع تحريكه.

أزمة المشاركة :تتجه أساسا نحوى تحقيق الديمقراطية من خلال إشراك الجماهير بالعمل السياسي.

أزمة الإندماج :بمعنى أنه على النظام السياسي أن ينظر لكل المطالب ويبت فيها في آن واحد ومتى كانت الحكومة مندمجة بصورة كان أداء النظام السياسي جيد والعكس بالعكس.

---

69 – Lucain W. Pye, comparative politics and political development in; politics in transitional societies 6 (edited) by harvey. Kebscnll .Appleton - Centrury- Crofts, New York, 1973, P50.

أزمة التوزيع : تتلخص هذه الأزمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع والخدمات بين أجزاء المجتمع ومن هو المستفيد من عمل الحكومة ، وماذا عليها أن تفعل من أجل أن تقدم أكبر الخدمات لكل أجزاء المجتمع المتنوعة والمختلفة في مطالبها،وعليه ستكون عناصر التنمية السياسية ثلاثة: المساواة قدرة ، التميز او التخصص. (70)

5. نظرية دافيد أبتر :

ركز على مفهوم التحديث وليس التنمية ،ذلك لأن التحديث من وجهة نظره محدد بجملة من العوامل التي يمكن للمجتمعات التقليدية أن تتبناها ولو بشكل نسبي ،حتى تهيئ لها الإنتقال من حالة التقليدية إلى حالة الحداثة وذلك وفقا للظروف الخاصة بكل بلد.

ويقسم الأنظمة التي تطبق عليها عملية التحديث إلى مايلي : (71)

أ . نظام التعبئة :هو النظام الذي يحقق عملية التحديث من خلال محاولته تركيز السلطة بين رئيس واحد وبناء على اديولوجية معينة ، كما يركز على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية ،ومساهمة الشعب في العمل السياسي.

ب . النظام التوفيقي :ويتميز بسيادة درجة عالية من المركزية مع عدم وجود إديولوجية للنظام .

ج . النظام البيروقراطي : وتكون السلطة فيه متمركزة بين أيدي ملك تقليدي يسعى إلى إجراء إصلاحات حديثة في بلاده .أو رئيس عسكري يعمل على إجراء إصلاحات حديثة.(72)

6 . نظرية أوركانسكي :

التنمية السياسية عنده هي" زيادة الكفاءة الحكومية على إستخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف وطنية ". فالتنمية الوطنية أي المجتمعية لا تعد أن تكون تعبيرا عن حقيقة واحدة هي زيادة الإنتاجية الإقتصادية وزيادة الحراك الجغرافي والإجتماعي ، وزيادة الكفاءة السياسية على تعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف الوطنية ،فالتنمية السياسية ليست إلا جانبا من جوانب التنمية المجتمعية .

---

70 – Lucain W. Pye, comparative politics and political development in; politics in transitional societies 6 (edited) by harvey. Kebscnll .Appleton - Centrury- Crofts, New York, 1973, P51.

71– Dvid Dpter, The politics of moderni Zation chicage, Chicago, university: press, 1965. P42

72– Dvid Dpter, The politics of moderni Zation, Chicago, university: press, 1965. P43

وقد ميز أربعة مراحل أساسية تمر بها المجتمعات لتحقيق التنمية السياسية هي : مرحلة التوحيد البدائي مرحلة التصنيع ، مرحلة الرفاهية ، مرحلة الوفرة.[73]

07. نظرية هنتغتون :

تنطلق نظريته من خلال الربط بين التنمية السياسية ومابين إقامة المؤسسات ،أي بلورة وعاء منتظم يمكن بواسطته تعبئة الجماهير ، من أجل إدماجها في عملية التنمية والتطوير ، هذا من جانب ومن جانب أخر يؤكد "**هنتكتون**" على وجوب التمييز مابين التنمية والعصرنة والأثار المباشرة للتصنيع على البنى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية القائمة ، ويقول بأن هنا ثلاث مراحل للتنمية السياسية:

. عقلنة السلطة :بمعنى إستبدال السلطات المحلية بسلطة مركزية واحدة .

. تمييز وتوزيع الوظائف السياسية: و ذلك من خلال خلق أبنية متخصصة لها .

.**زيادة المشاركة:** و هذا يتأتى من خلال الإستيعاب التدريجي للجماعات و الشرائح الهامشية في المركز.[74]

ولقد أكد " **هنتكتون**" أيضا على علاقة المشاركة بالتأسيس السياسي فهذه العلاقة في نظره هي التي تحدد درجة إستقرار النظام السياسي ، وقد رأى أن المصدر الأساسي للتوزيع في المشاركة السياسية هو العملية الإقتصادية الإجتماعية غير السياسية ويسميها " التحديث" والمتغيرات الوسيطة بين التحدي والإستقرار السياسي هي التفاعل بين التعبئة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية والتفاعل بين الإحباط الإجتماعي وفرض الحراك غير السياسي بين المشاركة السياسية والتأسيس. (75)

---

[73] – نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية** :دراسة نظرية.بنغازي :منشورات جامعة قار يونس،. 2002 ص 140.

[74] – صموئيل هنتكتون : ***النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*** ، ط 1 ، دار السياقي لبنان:1993.ص 45.

[75] – بختي زكرياء : دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية لمسيلة 2002-2007 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسفف بن خدة الجزائر : 2008.ص 39.

الفصل الثاني

π أدوار المجتمع المدني في العملية

عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب و البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة و مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع .ومثال على ذلك لابدّ من قيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم. وعليه من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، وللوصول إلى هذه النقطة لابد من وجود شراكة بين الحكومة وباقي الفواعل الرسمية الأخرى على غرار مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دورا كبيرا في ترسيخ الديمقراطية ، وهذا راجع دائما لكون الديمقراطية النتيجة النهائية للتنمية السياسية .

في هذا المبحث سنتحدث عن الدور الذي يناط بالمجتمع المدني في عملية التنمية السياسية انطلاقا من مساهمته في توسيع المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجماهير للمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي،بحيث أن الهدف من هذه المشاركة هو جعل المصلحة العامة فوق كل اعتبار بالإضافة إلى مساهمته في مراقبة العملية الانتخابية ،فهو بهذا يهدف إلى اعتماد قيم النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية ، ناهيك عن دوره في مناهضة الفساد بجميع مظاهره وفي عدة مجالات منه.

المبحث الأول : دور المجتمع المدني في المشاركة في صنع القرار السياسي .

تعد المشاركة في صنع القرار على السياسي مؤشرا هاما يدل على مدى إرتقاء الشعب على سلم الديمقراطية ، وعلى مدى استعداده لمواجهة تحديات الحياة بشكل جماعي لا يستثنى أيا من أفراده ، وهي في أي مجتمع تعبر عن مصلحة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية السياسية والأخلاقية تتضافر في تحديد بنية المجتع المعني ونظامه السياسي وآليات اشتغاله وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية فيه ، ومنه يبدو الارتباط وثيق بين عنصر المشاركة والتنمية السياسية وعلى أن يكون المجتمع المدني رافدها.

المطلب الأول :مفهوم المشاركة السياسية .

01 . تعريف المشاركة السياسية : تعرف بأنها "تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع ما في اختيار حكامهم وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ،أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي".

والمشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها ، حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من المحاكم.[76]

ويميز جلال عبد الله معوض بين المشاركة والاهتمام والتفاعل أو التجاوب .

الاهتمام :يعني عدم السلبية بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا ، سواءا أدى ذلك إلى اتخاذ حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أو لا ، وعليه فإن الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة .[77]

---

[76] – ثناء فؤاد عبد الله، في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن الغربي، بيروت ، مركز . دراسات الوحدة العربية، 1997 ، ص 210.

[77] – جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي" ،المستقبل العربي،. السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر 1983 ، ص 109.

التفاعل:فإنه يعني التجاوب بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة ،فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل ،وكذلك المشاركة تفرض التفاعل .[78]

وعيله قد تكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يحضا بعضوية حزب ، أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات ويكتفي بمجرد التصويت أومناقشة القضايا العامة والإشتراك في الحملات السياسية ،كما يمكن أن يحقق المشاركة من خلال نشاطات غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة .

ومن هنا فالمشاركة السياسية حسب كل من كريستوفر أرترون christopher arteron وهالان هان halan hahn في كتاب المشاركة السياسية لكون المشاركة السياسية لاتقتصر فقط على التصويت في الإنتخابات ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة والمساعي كافة التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع والهادفة إلى التأثير على فئة أوطبقة أصحاب النفوذ أو السلطة ومثال على ذلك الإتصالات مع المسؤولين في الحكومة ، والمشاركة في تمويل الحملات الإنتخابية مناقشة القضايا العامة ، وحضور الإجتماعات السياسية ، ومحاولة إقناع الأخرين بتأييد مرشح معين وتعتبر أهم التعريفات التي قدمت للمشاركة السياسية "أنها مجموعة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة ، وإدارة شؤون المجتمع ، وكذا تلك التي يتم من خلالها إختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة ،مؤقتة أو مستمرة ، مشروعة أو غير مشروعة وسواء نجحت في بلوغ غاياتها أو لم تنجح.[79]

02

---

78 – مرجع نفسه، ص، 109.

79 – عبد النور ناجي ، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للإنتخابت التشريعية** ،كلية الحقوق ،قسم العلوم سياسية ، جامعة باجي مختار عنابة.

02. خصائص وأهمية المشاركة السياسية .

أ خصائص المشاركة السياسية :

. المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث أن المواطنين يقدمون جهودهم التطوعية لشعورهم القوي بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه قضايا و الأهداف لمجتمعهم ، وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي .

. المشاركة سلوك مكتسب ، فهي ليست سلوكا فطريا يولد به الإنسان أو يرثه ، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

. المشاركة عملية إجتماعية شاملة ومتكاملة ومتعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى إشراك كل فرد من الأفراد وفي كل مرحلة من مراحل التنمية في المعرفة ، الفهم ، التخطيط ، التنفيذ والتقويم.

. المشاركة حق وواجب في أن واحد ، فهي لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب التزام عليه في نفس الوقت ، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان ، وأن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية. (80)

ب . أهمية المشاركة السياسية :

تتجلى اهمية المشاركة السياسية في أنها الألية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، من تخلف المؤسسات وعجزها عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والإجتماعية ، ومن ثمة تفقد شرعيتها وكما حدد هنتغتون أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية ، فهو يرى أن إستقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين ،فالمشاركة السياسية هي نتاج العمليات الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بالتحديث .

---

80 – محمد محمد جاب الله عمارة ،**العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة رؤية سياسية معاصرة للقرن21**،ط1الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر ،2003، 263.

وعليه تتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال أفراد أوجماعات ضمن نظام ديمقراطي ،فهم كأفراد يمكنهم أن يساهمو في الحياة السياسية كا ناخبين أو عناصر نشطة سياسيا أما كاجماعات فمن خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات عملية. [81]

03. أشكال ومستويات المشاركة السياسية .

وضع بعض علماء السياسة أشكال ومستويات للمشاركة السياسية تتباين أحيانا وتتفق أحيانا ،فهناك من يضع المشاركون في ثلاث مستويات وفريق أخر في أربع مستويات وفريق ثالث يضع تصنيفا هرميا للمشاركين يتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام أو التصويت في الإنتخابات وعلى سبيل المثال يمكن ذكر النماذج المحددة لأشكال ومستويات المشاركة السياسية .

تختلف الأشكال المشاركة السياسية من مجتمع للآخر وكذلك داخل المجتمع نفسه ومن زمن إلى أخر وضمن نظام سياسي معين وغيره من الأنظمة ، ويعتمد ذلك على شروط معينة مثل ما توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقييدها وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام كما تخضع عملية المشاركة لمستويات أربع تختلف بإختلاف المجتمع من الحياة السياسية ومدى إقترابها من الديمقراطية .

أما مستويات المشاركة السياسية فهي على النحو التالي :

أ . ممارسو النشاط السياسي:ويشمل من توفر فيهم بعض الشروط الهامة مثل :

عضوية منظمة سياسية ، والتبرع للمنظمة أو مرشح ، وحضور الإجتماعات السياسية بشكل متكرر ، والمشاركة في الحملات الإنتخابية ، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة ، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب . المتهمون بالنشاط السياسي : ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الإنتخابات ويتابعون بشكل عام مايحدث على الساحة السياسية.

---

[81] – محمد محمد جاب الله عمارة ، مرجع سابق ،ص ، 263.

ج . الهامشيون في العمل السياسي : ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولايميلون للإهتمام بالعمل السياسسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له ، وإن بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د . المتطرفون سياسيا :وهو أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ،ويلجؤن إلى أساليب العنف ، والفرد الذي يشعر بعداء إتجاه المجتمع بصفة عامة أو إتجاه النظام السياسي بصفة خاصة و إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينظم إلى صفوف اللامبالين ، وإما أن يتجه إلى إستخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف. (82)

04 . قنوات المشاركة السياسية .

إذا أردنا تحديد القنوات التي يقوم المواطن من خلالها بالمشاركة السياسية فهي كمايلي:

. المشاركة عن طريق الإقتراع المباشر في الإنتخابات : وينظر إليها كواحدة من أهم السبل المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية ، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال إختياره الحر المباشر لممثليه ، ورغم كل مظاهر الديمقراطية والشفافية تبدو في مثل هذه المشاركة إلا أن نجاحها الحقيقي يبقى خاضعا لعوامل أخرى كثيرة أهمها قدرة المجتمع على متابعة ومحاسبة هؤلاء الممثلين وعدم الإعتماد على الثقة العمياء التي قد تحول الممثل إلى كيان منفصل عن المجتمع المحلي الذي إنتخبه .

. المشاركة عن طريق الإستفتاء الشعبي : حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحيانا وللحصول على تأييد شعبي لقانون أو إجراء معين إلى إستفتاء الشعب قبل تطبيق قانون او إجراء معين .

لكن الملاحظ أن بعض الأنظمة تلجأ لمثل هذا النوع من المشاركة الشعبية من أجل تحقيق أهداف معينة سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية ، أو لإجراء تعديلات جوهرية على بعض مواد

---

82 – ناصر محمد رشيد علي ،**دور المجتمع المدني في تعزيز المشركة السياسية في فلسطين** ،مذكرة ماجيستار ،جامعة نابلس 2008، ص ص،09. 10

الدستور الرئيسية التي يجد النظام السياسي نفسه عاجزا على إجراءها عبر الطرق الديمقراطية العادية داخل البرلمان مثلا ، ويمكن لإستفتاء الأنظمة العربية لتعيين رئيس دولة او تمديد ولايته ونصوص وروح الدستور أن تكون أمثلة على هذا النوع من الإستغلال المدمر من أشكال المشاركة السياسية على مستوى شعبي واسع .

. المشاركة عن طريق الإعتراض الشعبي : حيث يمنح للمواطنين في حالات محددة دستورا حق الإعتراض على قانون صادر عن البرلمان خلال فترة محددة لكن هذا لازال بعيد في مجتمعاتنا العربية.[83]

المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط: مثل ممارسة حق الإضراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية، أو العصيان المدني، وحتى اللجوء أحيانا للعنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزها وهذا النوع الأخير يلجأ إليه في حال إغلاق جميع قنوات المشاركة الشرعية الأخرى ويعتبر هذا الشكل من أشد أشكال المشاركة خطورة ، حيث أنه قد يمثل في حالات معينة رفضا شعبيا كاملا لوجود نظام سياسي معين أو سعيا لتغيير هذا النظام برمته عبر حركة شعبية واسعة ذات أشكال نضالية مختلفة ومتدرجة في تصاعدها. وهذا الشكل من المشاركة يتطلب وجود منظمات مجتمع مدني قوية إلى جانب تشكيلات سياسية حزبية تلتقي على قاسم مشترك واحد ولو كان تكتيكيا مرحليا، من اجل خوض معركة معينة وضمن مرحلةمعينة، يغلب أن يكون فيها النظام السياسي القائم قد وصل إلى منعطف حاسم في مجرى حياته وحياة المجتمع بأسره، ومن أمثلة ذلك ظاهرة الثورات الشعبية في رومانيا ضد الرئيس"شاوشيسكو"، والثورة البرتقالية في أوكرانيا أو حركة تضامن للإطاحة بالحكم الشيوعي في بولندا في أواخر ثمانينات القرن الماضي، رغم أن جميع هذه الأمثلة أثبتت في النهاية أن كثيرا من القوى المحركة لها كانت تعمل بتنسيق معين مع قوى خارجية معادية للأنظمة ولأسباب خاصة بمصالحها يقبل مصالح الشعوب المعنية.

---

[83] – إبراهيم أبرأش ، علم الإجتماع السياسي ،ط1، عمان ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،1998، 253.

المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني كالجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الثقافية والدينية وذلك من أجل بلورة رأي عام ضاغط على الحكومة، ورغم أهمية هذا الشكل من المشاركة، إلا أنه لا زال عاجزا ومتخلفا في عالمنا العربي نتيجة لضعف أو غياب تنظيمات المجتمع المدني وعجزها عن خلق حالة من الالتفاف الجماهيري الشامل أو القطاعي الواسع حول برامجها ومواقفها. (84)

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في التثقيف الجماهيري والحوار المشاركة الجماهيرية على المستوى المحلي.

أ دور المجتمع المدني في التثقيف الجماهيري :

التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الإتجاهات والقيم السائدة في المجتمع ،فالتنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية وخلق ثقافة جديدة ومدنية متحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الأفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع لذا ينبغي أن يتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد المجتمع المدني لكون لديه مؤسسسات مستقلة وبذلك تملك القدرة على التفاعل الإيجابي من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة ، فهي مدعومة أكثر من غيرها بالتنشئة السياسة وذلك بتأهيل الفرد وتثقيفه،فهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من اعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والإنتماء والتعاون والتضامن والإستعداد لتحمل المسؤولية ، فإنظمام الفرد إلى جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالإنتماء للجماعة.

التي يستمد منها هويته المستقلة ويشجعه ذلك على المشاركة ،فمشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية ، كالدخول في حوار مع الأعضاء الأخرين والتنافس على القيادة بالترشح والتصويت في الإنتخاب التي تجري فيها تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا

---

84 – مرجع نفسه، ص، 255

السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها، ليمارسه بذلك الحماس والإيجابية .

فإعتياد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة يؤدي إلى تصويته في الإنتخابات التي تجري لإختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو إختيار الحكومة ، والفرد من خلال منظماته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الإستماع إلى الأخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي .

ب . دور المجتمع المدني في الحوار الجماهيري :

إن المواطنون الديمقراطيون لايكونون مثقفين سياسيا فحسب ، ولكنهم يقومون بنشاطات توضح مواقفهم ،فهم لايقبلون كل ماتقوم به الحكومة ، بل على العكس ففي الدول المتقدمة يقوم الناس بإتخاذ مواقف مدروسة بخصوص قضايا معينة وهذا راجع إلى طبيعة الثقافة الجماهرية السائدة ، وهم يتبنون أيضا أفكار ومواقف تخصهم للتحرك .

ومن هنا فإنه من خلال الأنشطة التثقيفية للجماهير يمكن أن يفعل المجتمع المدني دوره من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للحصول على مجموعة واسعة من الخيارات ، فالمجتمع المدني هو الساحة التي يتمكن من خلالها الحوار والوصول إلى أحسن البدائل ،ولاشك أن هذه العملية تستغرق وقتا طويلا "عملية التعليم والتدريب " وذلك كله من اجل غرس الثقافة الديمقراطية تقوم على مبدأ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين والوعي بأهمية المشاركة. [85]

---

85 – فيكتور آوفالدين ترجمة علاء عز ، **اقتصاد عالمي ديمقراطي دور المجتمع المدني**، الطبعة الأولى ،مركز دراسات العولمة والأقاليمية، 2003، ص ص 58. ،59.

ج . دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة الجماهيرية :

إضافة إلى التثقيف الجماهيري والحوار الجماهيري ، فالسمة الأساسية للديمقراطية وجود مشاركة جماهيرية،فالإدارة والحكم يكونان أكثر ديمقراطية ، ومن ثم كل ما شارك الأفراد المعنيون سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مناقشة السياسات وإتخاذ القرارات ، ففي النظم الديمقراطية يكونوا المواطنين مسموعين .

تفعل منظمات المجتمع المدني المشاركة الجماهيرية الغير مباشرة من خلال المسوح وحملات جمع التوقيعات فيما يتعلق بقضايا متنوعة ، صحيح أن هذا التعبير الجماعي عن وجها ت النظر لايكون له نفس الثقل أو مشروعية الإستفتاءات العامة إلا أنه لايعطي المواطنين فرص التعبير عن مواقفهم كما أنه قد يؤثر في السياسات الرسمية وكذلك الرأي العام .

ومن هنا إضافة إلى التحركات الجماهرية المتعارف عليها والمتمثلة في المظاهرات والإلتماسات، نجد أن المجتمع المدني بمختلف مؤسساته يفعل نوعا أخر من المشاركة على الصعيد المحلي المتمثلة في الإنخراط في الجمعيات ذات الابعاد والمجلات المختلفة فهذا يتيح لمواطنين صوتا أعلى في مناقشة كل ما يتعلق بمصلحتهم العامة.[86]

المبحث الثاني : دور المجتمع المدني في الانتخابات.

أولا : مفهوم الإنتخاب .

أ . **تعريف الإنتخاب لغة**:يعرف بأنه الإنتزاع ،وإنتخبه أي إنتزعه ، ويقال رجل نخيب ومنتخب أي ذاهب العقل ، وهو نخبة أي خيار وهو نجيب القوم .

إصطلاحا:قيام المواطنين المؤهلين بإختيار البعض منهم ، شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة كافية لتسيير أجهزة سياسية أو إدارية محضة ، ذلك من خلال القيام بعملية التصويت . [87]

---

[86] – مرجع نفسه، ص 63.

[87] – أحمد بن محمد الفيومي على ،**المصباح المنير** ، القاهرة : دار الحديث ،3 200، ص ، 353.

وفي تعريف أخر نجد أن الإنتخاب هو إختيار شخص أو أكثر من بين عدد المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد.

كما يذهب الفقه الفرنسي إلى أن الإنتخاب هو حق الإختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة .[88]

كما نجد أن هناك من ذهب إلى أن الإنتخاب هو " سلطة قانونية يقرها المشرع للمواطنين للمشاركة في إختيار السلطات العامة في الدولة مقررة من أجل جماعة وليس من أجل فرد وللمشرع سلطة تعديل مضمونها وطرق إستعمالها ."

وقد جاء هذا التعريف كمحاولة للتوفيق بين الرأي القائل بأن الإنتخاب حق شخصي والرأي القائل بأن الإنتخاب مجرد وظيفة.[89]

ج . أهمية الإنتخاب

عرفت فكرة الانتخابات بصورة مختلفة في الحضارات القديمة ، وخاصة في المدن اليونانية القديمة ولكن الانتخابات بمفهومها المعاصر ارتبط بمفهوم الحكومة التمثيلية ، وكانت ممارسة الانتخابات قد بدأت منذ القرن 19 م .

في كل من بريطانيا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكة بشكل محدود ، ثم تطورت هذه العملية على امتداد الفترة الماضية ، مع تطور المجتمعات ووصلت إلى ما وصلت إليه في عصرنا الحالي حيث أصبح للانتخابات قوانين و وقواعد وأنظمة مترابطة متصلة فيما بينها.

وتكمن أهمية الانتخابات في الأمور الآتية:

1

---

[88] – ،مرجع نفسه، ص ، 354.

[89] – أحمد بنيني حبيب،الإجراءات الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر ،اطروحة دكتوراة كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة و غير منشورة،2006 ، ص ، 24.

01-تعطي الشرعية : حيث تعطي الانتخابات للهيئة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة و التشريعات التي نراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع .

2-توفر المشاركة: تقدم الفرصة أمام أكبر نسبة من المواطنين لممارسة السلطة السياسية.

3-حرية الاختيار: حيث تعطي الفرصة للمواطنين لكي يختاروا من يكون مناسبا لإدارة شؤونهم العامة .

4- المراقبة و المتابعة : حيث يمكن للمواطنين مراقبة و متابعة الهيئات التي انتخبوها. [90]

المطلب الثاني : المجتمع المدني ودوره في العملية الإنتخابية

تعتبر العملية الإنتخابية مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب ، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن وتدخل في إطار القوانين السياسية ، أو أكثر تحديد ضمن قانون الإنتخاب الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن ، وإختيار النظام الإنتخابي المتبع ، ثم تنظيم مسار الإقتراع .

والعملية الإنتخابية بالمعنى الفني الدقيق تمر بمرحلتين أساسيتن هما :

مرحلة ماقبل الإقتراع أو مايطلق عليها أيضا تسمية المرحلة التحضرية أو المرحلة التمهيدية للعملية الإنتخابية ، ومرحلة الإقتراع وما بعده أو مايسمى أيضا بعمليات التصويت.[91]

ومن هنا يمكن إجمال أدوار المجتمع المدني في العملية الإنتخابية فيما يلي:

إثراء ودعم النظم الانتخابية: تعمل تنظيمات المجتمع المدني الحريصة على ضمان حياة سياسية ديمقراطية على تتبع نقائص وثغرات الأنظمة الانتخابية، واقتراح أنظمة بديلة والضغط على المؤسسات التشريعية بمختلف الطرق والوسائل لتعديل الأنظمة القائمة أو تبني الأنظمة البديلة.

---

[90] – سعيد بوالشعير ،القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999 ،ص ،105. 106

[91] – بارة سمير والإمام سلمى ،مرجع سابق، ص 51.

ويعتبر وضع النظام القانوني للإنتخابات يمثل النقطة الأولى في التأثير على عناصر أي عملية إنتخابية ، ولهذا تسعى مختلف الأطراف والتنظيمات المعنية بالعملية الإنتخابية وبالديمقراطية في مختلف الدول إلى التأثير على عملية صياغة القوانين الإنتخابية ومحتواها .

وهنا يلعب المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة (أحزاب سياسية، نقابات، جمعيات، وسائل إعلام حرة،....) دورا كبيرا في إثراء قانون الانتخابات وجعله أكثر تمثيلية لمختلف فئات وشرائح المجتمع وأكثرضمانا لإنتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية.

تدعيم وإثراء برامج المرشحين:

مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية تحرص تنظيمات المجتمع المدني المختلفة على أن تتضمن مختلف المشاريع المتنافسة مطالب ومصالح الفئات التي تمثلها، كما تعمل على إثراء مختلف البرامج التي تقترحها الأحزاب والشخصيات المتنافسة.

توفير المعلومات اللازمة للناخب:

بالإضافة إلى إثرائها للبرامج الانتخابية المتنافسة، تقوم تنظيمات المجتمع المدني المختلفة بتنوير الناخبين بمحتواها حتى تكون اختياراتهم على بصيرة، كما تعمل على شرح كيفية التصويت وأهميته والمعلومات المختلفة والدقيقة حول كل مرشح وكل برنامج مع توخي الحياد أثناء أداء هذه المهمة الشديدة الحساسية.

مراقبة العملية الانتخابية:

يعتبر المجتمع المدني عنصرا مهما، وعاملا أساسيا لضمان نزاهة العملية الانتخابية وإضفاء المصداقية على نتائجها من خلال ممارسته لوظيفته باعتباره مراقبا، وتقر بعض الدساتير في الدول الديمقراطية بهذه الوظيفة لتنظيمات المجتمع المدني. (92)

---

92 – منير مباركية ، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية بالجزائر ،مجلة دفاترالسياسة و القانون ،أفريل 2001،ص ص ، 184 ، 185.

ويمارس المجتمع المدني الرقابة على كل مراحل العملية الانتخابية، ابتداء من مراجعة القوائم الانتخابيةإلى الترشح إلى الحملة الانتخابية فعملية الفرز وإعلان النتائج. وتتم هذه العملية بشكل حيادي وموضوعي حيث تنشر تلك التنظيمات تقاريرها حول مدى تطابق كل مراحل العملية الانتخابية مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، وتنبه إلى التجاوزات الحاصلة على مستواها، أو تثني على نزاهتها وشفافيتها.

كما يراقب المجتمع المدني أدوار بعض الأطراف في العملية الانتخابية كدور وسائل الإعلام العمومية ومدى حيادها واحترافيتها في تغطية مختلف مراحل وحيثيات العملية الانتخابية، فوسائل تلعب دورا أساسيا في المساهمة في إجراء انتخابات عادلة. وفي أي وضع انتقالي غالبا ما الإعلام يكون الأمر معقدا لأن منافذ الإعلام كانت أو مازالت خاضعة لسيطرة الحكومة.

ووسائل الإذاعة العامة، حيثما توجد، قد لا تكون مستقلة حقا، بل حتى وسائل الإعلام الخاصة قد تتم استمالتها لمصلحة متنافسين معينين .ولما كان سلوك الإعلام تجاه الأحزاب السياسية والمرشحين كافة، بالإضافة إلى طريقته في عرض المعلومات المتعلقة بالخيارات الاقتراعية، عامل مهم للغاية في إنجاز مرحلة الانتخابات الديمقراطية فمراقبته تبدوا أمرا ضروريا للغاية، ويمكن للمجتمع المدني أن يضغط من أجل توزيع عادل لاستخدام وسائل الإعلام.

كما ينبغي على المجتمع المدني أيضا مراقبة الحكومة وقوات الأمن .... الخاضعة لسيطرة الدولة حتى لا تستخدم منصبها وموقعها استخداما يؤثر على الناخبين،و كذا الوقاية من وإحباط محاولات تفسير قواعد اللعبة قبل، أثناء وبعد المسار الانتخابي، وتحضير الفاعلين السياسيين لقبول النتائج. [93]

---

93 – مرجع نفسه،ص ، 420.

المبحث الثالث:دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

المطلب الأول :مفهوم الفساد.

وأبرز التعاريف المقدمة للفساد مايلي :

تعريف صاموئيل هنتغتون (Huntington):"هو سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة ".[94]

تعريف روبرت كليتغارد (robertklitgaard):"الفساد هو سؤ الوظيفة العامة للكسب الخاص عبر التعاملات غير الرسمية ،دليل الأعمال الفاسدة يتضمن الرشوة والإبتزاز، محاباة الأقارب والإحتيال ، وضع اليد على المال العام ، دفع الرشاوي إلى المسؤولين الحكوميين لقاء تشريع معاملات تقع ضمن سلطتهم القضائية والإختلاس ، ورغم ميل الناس إلى إعتبار الفساد مسؤولية حكومية إلا أننا نجده في القطاع الخاص ، الذي نجده ينخرط في أشكال الفساد بشكل يتجاوز الفساد الحكومي ."

تعريف دانيال كوفمان (Danial kofman):" هو إستغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية ." [95]

بناءا على ما سبق، يمكن تعريف الفساد بأنه: " مجموع الممارسات أو السلوكيات الغير مشروعة من جانب موظفي القطاع العام، المتمثل أساسا في استغلال وضعهم الوظيفي من اجل تحقيق مكاسب خاصة، بما يصطلح عليه بظاهرة شخصنة الشأن العام، وهو ما يتعارض مع مقاصد الخدمة المدنيةولعل من الصواب القول بأن الفساد لا يخص المؤسسات الحكومية فقط، بل يمتد إلى مؤسسات القطاع الخاص التي قد تنخرط في مستويات عليا من الفساد".[96]

---

[94] – صاموئيل هانتنغتون، مرجع سابق ، ص 77.

[95] – خلاف وليد ، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .تخصص ،ديقراطية ورشادة ،جامعة منتوري قسنطينة ،2010، ص ، 04.

[96] – داود خير الله ، **الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها مجلة المستقبل العربي**، العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 68.

. أسباب الفساد :

أولا الأسباب السياسية: وهي متنوعة أبرزها:

- ضعف المشاركة السياسية (غياب نظام ديمقراطي مشاركاتي قائم على التعددية الانتخابية الحرة والنزيهة والمنتظمة القادرة على إنتاج مؤسسات تمثيلية فاعلة)، مما أدى إلى تهميش دور ومشاركة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة مما أنتج صراعا عنيفا حول السلطة أخد شكل نزاعات مسلحة في بعض الدول ؛
- فساد القمة (المسؤولين الكبار) من خلال استغلال المناصب الحكومية لأغراض شخصية، عبر ممارسة النفوذ للحصول على المال العام ؛
- انتهاك سلطة القوانين وعدم تنفيذها، واللامبالاة من طرف رجال الشرطة والجهاز القضائي الذي نجده أحيانا متورطا في قضايا الفساد.
- البنى الحكومية المتناحرة، يضاف إليها تركيز السلطة بيد صناع القرار، معناه غياب قنوات التواصل والحوار بين الحكام والمحكومين حول قضايا صنع السياسة العامة .
- ضعف الأنظمة الانتخابية، وكلفة حملات تمويلها زائد غياب الرقابة الكافية للحد من الرشا أو التبرع لحملات تموينها.
- السيطرة على مؤسسات الدولة من قبل المصالح المالية.
- الإفراط في التنافس بين الفئات السياسية وجماعات المصالح على موارد الدولة .
- لامبالاة الناخب، وضعف الفعالية المدنية وعدم وجود إعلام حر ومستقل وهادف .
- ضعف الفعالية المدنية وعدم وجود إعلام حر ومستقل وهادف .
- السيطرة على مؤسسات الدولة من قبل المصالح المالية.
- السيطرة على مؤسسات الدولة من قبل المصالح المالية. (97)

---

97 – زرارقة فيروز، **الفساد في المجتمع الجزائري و إستراتيجية الحد منه . الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة.09/04/2007– فرحات عباس– سطيف ، ص ، 86.

ثانيا الأسباب الاقتصادية: تتمثل في:

. انخفاض رواتب الموظفين الحكوميين، التي تشكل حافزا نحو تعاطي الرشا أو الاختلاس .

. طبيعة العلاقة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمواطنين، من خلال رزمة الحوافز في التعاملات (الرشوة، المحاباة، الابتزاز...) نظير تسريع معاملات أو الحصول على امتيازات ؛

. التزايد الطردي للفساد المتزامن مع عملية التحديث في المجتمع، في ظل التحول الاقتصادي وعمليات الخصخصة التي رافقتها إختلالات بنيوية ووظيفية في عمل المؤسسات الاقتصادية كنتيجة منطقية لضعف الرقابة والمحاسبة المؤسساتية التي أفرزت ممارسات فاسدة من قبيل الاختلاسات والنهب وغسيل الأموال والتهرب الضريبي، إضافة إلى عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة في مشاريع ليست ذات جدوى اقتصادية. (98)

ثالثا الأسباب الاجتماعية: أبرزها:

. الفقر وتدني المستوى المعيشي، وما يرافقه من ضغوط مادية ونفسية تشكل حافزا ومبررا ، حيث يعتبر "جاكوب فان كلافير Jacob.V.Lavergne بأن: " الموظف الحكومي الفاسد ينظر إلى وظيفته العامة على أنها عمل تجاري، ويسعى في الحالة القصوى إلى الوصول إلى الحد الأقصى للدخل الذي يستطيع الحصول عليه، وتصبح الوظيفة بعد ذلك "وحدة لتحقيق الحد الأقصى" ولن يتوقف حجم دخله بعد ذلك على التقييم الأخلاقي لفائدته للصالح العام.

بل تحديدا على حالة السوق و مواهبه في إيجاد نقطة الحد الأقصى على منحنى طلب الجمهور.

. سيطرة القيم الثقافية السلبية في المعاملات والروابط والعلاقات، مثل المحاباة في الوظائف. والمسؤوليات، التي لا تقوم على أساس الجدارة والاستحقاق بل تبعا لقيم العائلة الممتدة .

. النخب الأنانية المنغلقة وشبكات المعارف، وانتشار الأمية، وعدم الاهتمام بالأحداث السياسية أو الاقتصادية، وعدم قابلية الرأي العام على انتقاء الخيارات السياسية أو الاقتصادية بفاعلية.

---

98 – مرجع نفسه، ص 88.

رابعا التطورات المعلوماتية والتقنية:

. استثمار التقانة وسرعة انتقال المعلومات وكثافة الاتصالات أفرزت حالات الفساد والتزوير والاحتيال ضمن آليات وسائل الاتصال كالانترنيت، حيث قدر الخبراء خسائرها بملايين الدولارات الأمريكية خاصة بطاقات الائتمان مع ما يتبعها من اختراق للنظام المصرفي، كما أن استحداث أنظمة التجارة الالكترونية، وتطوير التعاملات المالية وتنظيم تدفقات حركة الأموال وانفتاح الأسواق المالية العالمية وقابلية العملة للتحويل مع إلغاء الرقابة على الصرف تبقى محفوفة بالمخاطر، لأنه من وجهة نظر هذه الإجراءات قد تزيد من فتح قنوات إضافية لعمليات غسيل الأموال ؛ (IMF) صندوق النقد الدولي.

. حالات اختراق أنظمة اتصالات خاصة، عادة ما تكون لمؤسسات رسمية أو أمنية أو عسكرية (القرصنة أو الجوسسة الالكترونية) من اجل الكشف عن أسرار اقتصادية أو عسكرية تعرض أمنها القومي لخطر (الإنكشافية) كما تعرض أنظمتها الالكترونية لعمليات تخريبية مكلفة ماديا، وهذا ما جعل دولا كفرنسا تطالب بالتنظيم الحكومي لشبكة الإنترنت بهدف محاربة جرائم الاحتيال والتخريب وغسل العملة والتجسس الإليكتروني، على أن الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال امتدت لتطال الأنظمة الإنتخابية، فيما يعرف اليوم بالتصويت الالكتروني، (كشكل من أشكال الديمقراطيةالالكترونية)، مع إمكانية تزوير نتائجها بالإضافة إمكانية شراء أصوات الناخبين، رغم تطمينات القائمين عليه بأنه نظام آمن وفعال وهو ما يستدعي تطوير نظم الحماية والرقابة و تدعيم إجراءات الشفافية. (99)

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمسائلة.

يمثل دور المجتمع المدني في قضايا الفساد جزءا من الحل وجزءا من المشكلة على حد سواء إذا يصعب قيام طرف واحد (المجتمع المدني والحكومة المحلية) بالتصدي لظاهرة الفساد بمعزل عن

99 – مرجع نفسه، ص 89.

الطرف الأخر ، وعليه يفترض بالحكومة توفير القواعد القانونية والتنظمية التي تبني سياسات أو إستراتجيات لمؤسسات المجتمع المدني مساحة العمل والمشاركة في حلبة الفساد بما في ذلك تشجيع الجمعيات وتسهيل أنظمتها وفي الوقت نفسه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بدور فعال في رفع الوعي العام حول ظاهرة الفساد ومخاطرها إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمسألة ، بحيث لا تظهر هذه المبادئ من خلال الممارسات كأنها سلوك تجميل فقط وإنا مبادئ راسخة تكون اساس واضح لسلوك المواطنين وتعاملاتهم ، كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا حيويا في مقاومة الفساد من خلال التأثير على وضع السياسات العامة وتعبئة وإدارة الموارد المحلية التي تعزز المسائلة والشفافية كما يمكنها عرض تدابير إصلاحية على الحكومات كما لمؤسسات المجتمع المدني من القدرة على العمل على حماية الحقوق ، وتوفير الخدمات المجتمعية والتوفيق بين المصالح وبذلك تعزز مؤسسات المجتمع المدني من مشاركتها في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون ومحاربة الفساد فهو يؤدي دورا تكمليا لدور الحكومات وليس بديلا عنها .

لذا من الضروري تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني و إنشاء أجهزة فنية مشتركة لها تنسيق حملات إعلامية مشتركة لطرح قضايا الفساد على الرأي العام لكي يكون مساندا لها لقيمها بدور حقيقي في محاربته ، ويمكن أن تشمل الحملات التقارير والملصقات وجلسات الاستماع العامة للمسؤولين ، كما يمكن التنسيق في إستقبال الشكاوي ذات العلاقة بالفساد بإنتهاك حقوقهم وتوعيتهم على هذا الحق ، فمأسسة مؤسسات المجتمع المدني وإنتشاره يجعلان دوره أكثر فاعلية وتقييده من قبل السلطة اصعب ، مع أهمية إعداد ميثاق شرف لعمل مؤسسات المجتمع المدني .[100]

---

100 – قاسم محمد عبيد ، **دور الرقابة في التصدي لضاهرة الفساد في العراق** ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، العراق : جامعة نهرين ص،11.

أ . دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية .

إذا لم تكن الإدارة مرئية،. فالمواطنون لا يمكنهم أن يحصلوا على الثقافة الملائمة ولا يمكنهم أن يديروا حواراً يتسم بالكفاية والإقتدار ولا يمكنهم أن يمارسوا مشاركة فعالة، وخاصة إذا كانت الدوائر الرسمية تعمل فى سرية خلف أبواب مغلقة . فالديمقراطية تتطلب الشفافية للجميع. فعمليات وتحركات النظام لابد أن تكون مرئيةأمام أعين العامة حتى يستطيع المواطنون أن يحصلوا على معلومات دقيقة تتسم بالمصداقيةتمكنهم من الحكم على أداء الحكام وعلى أداء القواعد التى تحكمهم. من أجل تصحيح هذا الوضع تدفع العديد من تنظيمات المجتمع المدنى السلطات المسؤولة على أن تكون أكثر انفتاحاً في أعمالهم ،و على سبيل المثال، دفع نشطاء المجتمع المدنى الحكام لزيادة قدراتهم على أن يكونوا مرئيين للجماهير من خلال نشرمعلومات، تقارير سنوية،و المعارض، الخطب، و الظهور فى وسائل الإعلام .. إلخ، بالإضافة إلى دفعهم للإفراج عن وثائق رئيسية خاصة بالسياسات والمشاريع حتى يستطيع المواطنون أنفسهم أن يقوموا بتحليل الأوضاع والخيارات بصورة أفضل وأن ينخرطوا فى مشاركة المؤسسة على المعلومات.وكما تصر تنظيمات المجتمع المدنى كذلك على الحاجة ليس فقط للشفافية بل لشفافية فعالة ومؤثرة . فهناك فرق بين أن تنشر المعلومة وبين أن تجعل هذه المعلومة مفهومة لكل الأفراد المعنيين والمهتمين . ومن ثم، فإن نشطاء المجتمع المدنى يحثون الحكام كي يجعلوا أنفسهم مرئيين "بحق" للمواطن العادى وذلك بدلا من أن يشعر بالاغتراب .

ب . دور المجتمع المدني في تعزيز المسائلة.

يمكن للشفافية بدورها أن تصبح أداة لتحقيق معلم محورى آخر من معالم الديمقراطية وهو المساءلة . ففي الأنظمة الديمقراطية يكون الحكام مسئولين أمام المحكومين. عندما يكون أداء السلطات الديمقراطية جيداً فإنهم يحتفظون بتأييد الجماهير . ولكن عندما يخطئون فإن الحكام يكونون مدينين للمواطنين باعتذار وإيضاح وتعويض.

عندما يكون القصور المترتب على الإدارة والحكم المظلل شديداً فإن الضغط الشعبى فى إطار نظام ديمقراطى يؤدى إلى تنحية الأشخاص المسئولين عن مناصبهم وقد يصل الأمر إلى إخراج الهيئة المساءلة من مجال الفعل . [101]

---

[101] – فيكتور آوفالدين ترجمة علاء عز ، مرجع سابق ، ص 61.

ومن هنا، فإن الديمقراطية تعتبر تصحيحاً مستمراً للأخطاء والمجتمع المدنى يمكن أن يكون قناة يستطيع من خلالها المواطن – ومن الأفضل كل المواطنين– ممارسة المساءلة لضبط أداء الحكام . وهذه المهمة تعتبر على جانب كبير من الأهمية فى الوقت الراهن لأن الآليات الديمقراطية الأخرى للمساءلة غاية فى الضعف ، خاصة وأن قليلاً من الناس من يقومون بمهمة تحذير السلطات فيما يتعلق بإخفاقاتهم .

وتحقيقاً لهذا فإن عدداً من تنظيمات المجتمع المدنى تحث الهيئات التمثيلية المنتخبة المحلية والقومية والإقليمية على المتابعة الأكثر دقة للسياسات المتعلقة بالشأن العام المحلي .

ومن هنا توفر مؤسسات المجتمع المدنى القنوات التي تمكن المواطنين – من أى ثقافة أو أي شريحة اجتماعية – من تصحيح الأخطاء التى تنجم عن المسؤولين والحكام ، وفي هذا السياق تمارس هذه الأخيرة ضغوطاًت من أجل تعديل القواعد، وتغيير المسئولين وإعادة هيكلة المؤسسات ودفع التعويضات. (102)

---

102 – المرجع نفسه، ص62.

الفصل الثالث

π المجتمع المدني والتنمية السياسية في

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضًا تقديم حوافز له.وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.

شهدت المنطقة العربية عموما والمنطقة المغاربية خصوصا في العقود الأخيرة من القرن العشرين صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات الغير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة :

أولها السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في:

. التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصاديًا واجتماعيًا. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية.[103]

---

[103] – مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، المجتمع المدني ، *نسخة الكترونية* ، تصنيف ورقم الوثيقة: أبحاث ودرسات،عدد(23)،ص02، 2003. www.ngoce.org10نوفمبر 2012.

. أما المجموعة الثانية من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمغرافية والإجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلا عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات.

. تدور المجموعة الثالثة من المتغيرات حول الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضًا منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية. فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة خاصة في المنطقة المغاربية وذلك على غرار الجزائر والمغرب.[104]

المبحث الأول : واقع المجتمع المدني في الجزائر .

أكد دستور 1989 على مفهوم الحرية والحق في إنشاء الجمعيات حيث نص في المادة 32 على أن الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمونة "،والمادة 39 التي تنص على أن: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن "

ويعتبرقانون 30.90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 من بين القوانين التي تناولت موضوع المجتمع المدني وخصته في عدد من مواردها ،ليؤكد دستور 1996 على ان حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن حسب المادة 41منه. [105]

---

[104] – مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، المجتمع المدني ، *نسخة الكترونية* ، تصنيف ورقم الوثيقة: أبحاث ودرسات،عدد(23)،ص02، 2003. 10www.ngoce.orgنوفمبر 2012

[105] – نادية خلفة ،مكانة المجتمع المدني في الدستاير الجزائرية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام ،قسم الحقوق ،جامعة باتنة 2003،ص 123.

كما جاء في المادة 16 من نفس الدستور مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية والمادة33 "ضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية بواسطة جمعيات سواء منها السياسية أو المدنية "، والمادة 43 التي تنص على ضمان الدولة لإنشاء والتشجيع على إزدهار الحركة الجمعوية.

هذا إضافة إلى برنامج الحكومة لسنة 2004 الذي نص على " أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري "، كما نص على مراجعةالحكومة لقانون الجمعيات بما تحمي الحركة الجمعوية من الظواهر الإنتهازية. [106]

وحسب قانون الجمعيات المعدل مؤخرا وفي سنة 2011 جاء مادته الاولى "تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها" والحصول على الاعتماد من السلطات العمومية.ويعرف القانون الجمعيات على انها :"تجمع الأشخاص يشتركون في توظيف معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح".واشترطت المادة 63 ان يكون انشاء الجمعيات الأجنبية وفق "اتفاق بين الحكومة (الجزائرية) وحكومة البلد الأصلي للجمعية الاجنبية".كما يعطي القانون لوزير الداخلية الحق في تعليق نشاط الجمعيات الاجنبية أو سحب الإعتماد منها عندما "[107]

السنة	العدد
1989	81
1990	152
1991	136
1992	96
1993	64

[106] – نادية خلفة ،**مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام ،قسم الحقوق ،جامعة باتنة 2003،ص 123.

[107] – مشروع قانون الجمعيات المدنية في الجزائر يثير جدلا قبل التصويت عليه الثلاثاء 2011/12/12.
http://www.alquds.com/news/article/view/id/317230

1994	72
1995	75
1996	12
1997	04
1998	02
1999	37
2000	16

الجدول 2:عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من 1989.2000

وفي ديسمبر 2012 أحصت وزارة الداخلية قرابة 100 ألف جمعية بين وطنية ومحلية، منها 1005 جمعية وطنية، في حين بلغ عدد الجمعيات المحلية إلى غاية شهر ديسمبر للسنة الماضية 88700 جمعية. [108]

المطلب الأول :المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر.

أ. المجتمع المدني والمشاركة في صنع القرارالسياسي في الجزائر.

ترتبط التنمية السياسية بغايات و مثل سياسية عديدة و متنوعة تسعى إلى تحقيقها و تعمل على تجسيدها ، و تحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية و الإجتماعية و التنظيمية التي تضمن تناميها و تكفل لها الدوام و الإستقرار ، و تعتبر المشاركة السياسية أحد ديناميات و غايات التنمية السياسية التي تعكس و تجسد قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات ، و تعمل على إرساء قواعدها و تدعيم أركانها و ترسيخها داخل المجتمع .فمثلا حاول (وارد) أن يقدم وصفا للتنمية السياسية فذكر أنها "توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف و تحقيق التكامل في الأبنية و الأدوار . و ذات نظام عقلاني و رشيد يتمتع بولاء شعبي ، مع اتساع المشاركة السياسية أو توافر أمن و استقرار النظام" . كما أكد لوسيان باي (L.W.Pye) على أن التنمية السياسية تتحقق من

---

108 – ألف جمعية في الجزائر منها 20أجنبية ، الخميس 20أوت 2012
http://www.elkhabar.com/ar/watan/350783.html

خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة من بينها أزمة المشاركة. تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة و العمل السياسي بوجه الخصوص ، و ما تقتضيه من تعبئة و تحريك لكافة الجهود و الإمكانات و القدرات المادية و البشرية و الفكرية و التنظيمية اللازمة للعمل التنموي–من ناحية،ومن طبيعة و نوعية التغيرات و المتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الإجتماعية و ما تستلزمه من جهود و سياسات جديدة و متطورة من ناحية أخرى .[109]

ومن هنا فالملاحظ أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر تتسم بالضعف والهشاشة في مقابل السلطة فهي ليست سوى وسيلة مميزة وحساسة في يد النظام السياسي من أجل تحريكها وتوظيفها في الوقت المناسب لتمرير مشاريعها وخططها وبرامجها التنموية ، والتي تخضع لمنطق سلطوية عملية صنع القرارات وتنفيذها وحرمان القوى السياسية والمدنية من حقها في التعبير عن رأي القاعدة . بالإضافة إلى إلغاء مسوغات وجود المؤسسات والتنظيمات السياسية (الشكلية) كقنوات تمكن من المشاركة السياسية وبلورة المطالب والحاجات الحقيقية للمواطن، وهذا يعني سلبا علنيا لامتيازات المواطنة وتحويل المواطنين إلى مجرد رعايا تابعين .

هكذا ، فإنه في ظل السلطوية والسيطرة الحكومية على العلاقة بينها وبين المجتمع المدني ، لا يمكن الحديث عن استقلاليته المطلقة ، ويبقى المجتمع المدني في الجزائر مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسلطة بالنسبة لنشأته ونموه وازدهاره فهو إلى حد كبير من صنع الدولة .[110]

ب . المجتمع المدني والإنتخابات في الجزائر.

العلاقة القائمة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة أثرت على دور المجتمع المدني في الانتخابات،وهو ما أثر بدوره على العملية الانتخابية في عدة مستويات. أما عن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات، والذي يمكن تحديده عبر مراجعة ما قام به خلال الانتخابات السابقة، فإنه نظرا لعوامل عدة مرتبطة بطبيعته وتشكيله، ومتأثرا بطبيعته علاقته بالدولة المشار إليها سابقا، فإنه يعرف تحولا ملحوظا في الدور الذي يقوم به، إذ تمت ملاحظة ما يلي:

---

109 – عبد الحليم الزيات ،مرجع سابق ، ص ص ، 74، 75.

110 – محمد عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي ،1987، ص ص 87-89.

التعبئة لصالح مرشح السلطة: قامت عديد من الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية الأخرى بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الانتخابات، وبضرورة التصويت، ولكنه بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين بكل حرية، راحت تلك التنظيمات تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد هو مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجا عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام سياسي ديمقراطي.

المساندة والدعم الصريح لمرشح السلطة: في الوقت الذي تشكل فيه تنظيمات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية تحالفات لمراقبة الانتخابات والحفاظ على نزاهة ومصداقية نتائجها، تشكل تحالفات عندنا لدعم ومساندة مرشح السلطة. ولم تخفي مختلف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري دعمها الصريح لمرشح السلطة في أغلب الانتخابات التي أجريت حتى الأن . [111]

فالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 عرفت عدة تحالفات جمعوية اتخذت مواقف مساندة للرئيس بوتفليقة على غرار المركزية النقابية للمنظمة العامة للعمال الجزائريين وتحالف جمعيات الوسط ووصل الضغط والإغراء إلى حدإعلان أحد أهم الأحزاب الإسلامية المتطرفة (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) مساندة الرئيس بوتفليقة على لسان أحد قادتها المستقر في ألمانيا "رابح لكبير".وحتى الجمعيات النسوية ساندت مرشح السلطة ولم تساند المرشحة الأولى في العالم العربي للانتخابات الرئاسية الجزائرية "لويزة حنون".ووصل الحد إلى أن تلك الجمعيات النسوية التي كانت تطالب بإلغاء قانون الأسرة لم تساند مرشحين شاطروها هذا الرأي، وساندت الرئيس بوتفليقة الذي كان متحفظا في برنامجه على هذه المسألة مطالبا بتعديلات جزئية. وهناك اعتراف واضح حتى من قبل المسؤولين بالدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني الجزائري لصالح مرشح السلطة أو الرئيس الحالي، وقد جاء على لسان عبد العزيز بلخادم المجتمع المدني نحن ندرك أهمية المجتمع المدني في بلادنا، وقد رأينا الدور الأساسي الذي أداه في الانتخابات الرئاسية السابقة، وفي التعبير عن رغبته الملحة في استمرارية تطبيق برامج فخامة عبد العزيز بوتفليقة مؤخرا، إلى جانب التجنيد الشعبي الذي أظهره وعليه فالمجتمع المدني الجزائري يغض الطرف عن عديد الإجراءات الحاسمة على مستوى العملية والانتخابية، خاصة ما

---

111 – محمد عبد الباقي الهرماسي ، ص ص، 89-92.

تعلق: بقانون الانتخابات، تعيين موظفي الانتخابات، وتسجيل الأحزاب والناخبين وتحديد المرشحين.....

التأثير على العملية الانتخابية:

كان لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة المتسمة بالتبعية (الطوعية والإكراهية)، والتحالف الانتخابي القائم خاصة مع التنظيمات المدنية الخاضعة للسلطة وتلك التنظيمات الانتهازية، تأثيرات سلبية عديدة على سير العملية الانتخابية في الجزائر ونزاهتها ومصداقية نتائجها. ويمكن تلخيص أهم تلك التأثيرات في النقاط التالية:

. تبعية المجتمع المدني وتحالفه السياسي و الانتخابي مع السلطة ومرشحيها جعل من الحملات الانتخابية في الجزائر غير متوازنة.

فالمجتمع المدني الجزائري مستغل من قبل السلطة لدعم مرشحيها مستعينا بقدرته على التخاطب مع الناخبين والوصول إليهم بسهولة.

. كون برامج التعليم المدني والانتخابي ليست حيادية، إذ أنه غالبا ما تتحول تلك البرامج إلى دعاية لصالح مرشح السلطة، فإنها ستوجه إرادة الناخب وخياراته وتسيء إلى مصداقية الانتخابات ونتائجها، ومدى كونها تشكل انعكاسا حقيقيا لإرادة وطموحات أغلب الناخبين.

. تبعية المجتمع المدني للدولة أثرت على حياديته وعلى أدوراه الحقيقة في الانتخابات وبالتالي زادت في درجة وحدة الشكوك التي تحول حول نزاهة الانتخابات ومصداقيتها.

. التحالفات الجمعوية التي ظلت تتشكل مع كل موعد انتخابي ساهمت في كل مرة في حسم نتائج الانتخابات مسبقا لصالح مرشح السلطة.

. كما أدى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات متأثرا بعلاقته بالدولة إلى الاختلال في التوازنات بين أطراف العملية الانتخابية لصالح مرشح السلطة، وهو ما يلاحظه المواطن البسيط،ويطلق عليه في الساحة السياسية والإعلامية بالجزائر بعبارة: "سباق الأسد والأرانب".ويصل الحد إلى أكثر من ذلك، إذ أن نتائج الانتخابات الجزائرية بمختلف أشكالها غالبا ما تكون معروفة

ومحسومة النتائج بشكل مسبق، نتيجة اختلال التوازن المذكور بفعل انحياز المجتمع المدني لمرشحي السلطة، وهذا بدوره له آثار جانبية على العملية الانتخابية، تتمثل في: [112]

– القضاء على عامل التنافسية التي تميز الانتخابات الديمقراطية، نتيجة الحسم الميداني المسبق للنتائج الناجمة عن التفوق المادي والمعنوي لمرشح السلطة.

– انسحاب المترشحين المنافسين لمرشح السلطة من الانتخابات، حتى باتت تشكل ظاهرة تطبع الانتخابات الجزائرية والعربية بشكل عام، وهو ما يؤثر بدوره على مصداقية تلك الانتخابات لأنه الفاقدة لعنصر التنافسية، حيث أن الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 سجلت انسحاب المرشحين الستة المنافسين للرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة، وكان من بين التبريرات التي قدموها هي كون أن كل الجمعيات والأحزاب والمؤسسات العمومية القريبة من السلطة أو التي تدور في فلكها تقف إلى جانب أحد المرشحين هو مرشح السلطة.

– التأثير السلبي لكون النتائج محسومة مسبقا على نسبة المشاركة في التصويت، إذ أن الناخبين الذين يشعرون بأن النتيجة معروفة ومحسومة مسبقا يميلون بدورهم، وعلى غرار المترشحين، إلى الانسحاب والعزوف عن المشاركة التصويتية، لأن صوتهم في نظرهم لن يغير الفائز المعروف، وإنما قد يزيد من شرعيته وشرعية العملية الانتخابية بشكل عام على حساب رغبتهم في التغيير والتأثير الفعلي في حاضر ومستقبل بلادهم عبر التصويت واختيار الشخصيات المناسبة، والتي قد لا تكون دائما هي تلك التي تقترحها السلطة الحاكمة وتدعمها.

. غياب الرقابة المحايدة من طرف المجتمع المدني، جعل الانتخابات الجزائرية عرضة للتلاعب من قبل مختلف أطرافها في مختلف مراحلها وتفاعلاتها ، وليس فقط على مستوى عملية التصويت وفرز الأصوات كما يعتقد الملاحظ العادي الغير متخصص..[113]

المطلب الثاني : المجتمع المدني ومكافحة الفساد في الجزائر .

أ . مظاهر الفساد في الجزائر .

---

112 – منير مباركية ، مرجع سابق ، ص 418.

113 – مرجع نفسه ، ص ص ، 418،419.

إن للفساد مظاهر وأشكال مختلفة ومتباينة في درجة خطورتها وعمق أثارها تتفاوت من مجتمع إلى أخر ،فالفساد في الدول المتقدمة يختلف عن الفساد في الدول النامية الذي أصبح مستشرا في أجهزتها ،إذ يمثل الأرض في تعاملاتها اليومية سواء على مستوى أعلى هرم السلطة السياسية أو أدنى مراتب الوظيفة العمومية ،والجزائر واحدة من هذه الدول التي تشهد نموا سريعا لظاهرة الفساد التي تمثل معضلة حقيقية لشل عملية التنمية وتحقيق الدول النهج الصحيح في سلوكاتها الإقتصادية، السياسية ، الاجتماعية ، الثقافة ، القانونية ولعل من أهم مظاهر هذه المعضلة في الجزائر مايلي: (114)

أولا :الرشوة:

إذا كانت الرشوة تشكل جريمة إعتداء على أموال الغير ،فإنها تشكل أيضا جريمة أخلاقية تمس الضمير المهني ، وإعتداء على ثقة المواطن في إدارته وفي الأشخاص العموميين المكلفين بخدمته وبالرغم أن الرشوة ظاهرة عامة تشمل جميع القطاعات بدون إستثناء ،إلا أنها تكثر خاصة في عالم الإقتصاد ،إذ أصبحت سرطانا ينخر جسد الإدارة ، فحينما تضيع الأمانة وتغيب الأخلاق وتصبح المادة هي أساس التعامل بين بني البشر ، فلابد حينها أن تكون الرشوة هي الفاعل الرئيسي في تقديم الخدمات .

وأمام غياب إحصائيات رسمية حول الإدارات الأكثر تعرضا للرشوة في الجزائر فإن التقارير الأمنية أو التحقيقات الصحفية تفيد بأن إدارة الجمارك والبنوك ،وإدارة الضرائب وغيرها من المرافق الإدارية التي يتصل بها المواطن يوميا لإستخراج الوثائق ..... من القطاعات التي تنتشر فيها الرشوة بكثرة .

فعلى مستوى إدارة الجمارك أعلن مديرها سنة 2006أنه فصل من العمل مئة من الموظفين العاملين في قطاعه ، بينهم سبعة مديرين مركزيين لتورطهم في قضايا الفساد ،إضافة إلى المتابعة القضائية لي 530 من موظفي الجمارك بسب الرشوة والأخطاء المهنية الخطيرة. (115)

---

114 – عامر الكبسي ،**الفساد والعولمة تزامن لاتوأمة**،الرياض : المكتب الجامعي الحديث .ص،25، 2005.

115 – عنترة بن مرزوق ،**معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور الأسباب والحلول**،دط ،منشورات جيتلي للنشر والتوزيع 2009.،ص 97.

أما على مستوى البلديات فقد كشفت مصادر مؤكدة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية إدانة 612 رئيس بلدية من أصل 1541 رئيس بلدية على المستوى المحلي ، بالتورط في أعمال مشبوهة ذات علاقة بالفساد والرشوة ...كما أن 1174 منتخب محلي تورطوا في قضايا مشبوهة وتعاملات غير قانونية خاصة ماتعلق منها بمجال العقار وتحويل الأراضي والتلاعب في منح الصفقات العمومية.

كما تنتشر الرشاوي أيضا عند محاولة الحصول على وظيفة ، حيث أن التوظيف لم يعد قائما على أساس التخصص والجدارة والكفاءة بقدر ماهو قائم على أساس الولاء والوساطة والرشوة التي حاول البعض تبريرها بأنها هدية تقدم مقابل الحصول على خدمة ، لكنه حق أريد به باطل.وما يمكن قوله أن ظاهرة الفساد في الجزائر أنها مهما تعددت الأمثلة والإحصائيات إلا أن الواقع المزري الذي تعيشه الجزائر وما يعانيه المواطن من إجراءات بيروقراطية تدفعه إلى دفع الرشوة ، أبلغ تعبيرعن مدىإنتشار هذا الداء الخطير الذي يهدد كيان الدولة الجزائرية.[116]

ثانيا: التحيز والمحاباة:

من أثار هذه الظاهرة أن ينتقل ولاء الموظف من الولاء للدولة إلى الولاء للشخص المسؤول عن الوظيفة ، وهذا التميز في التوظيف أن يرى الموظف أن واجبهم هوخدمة أنفسهم ومناطقهم لأنهم تعينوا أصلا وفقا لهذه الإعتبارات ، ولا يروا أن واجبهم هو خدمة كل المواطنين وبنفس الدرجة من المساواة في المعاملة .

وهذا وبالرغم من أن المادة 27 من الأمر رقم 06. 03 المتعلق بالقانون الأساسي العام للوظيفة تنص على أنه لا يجوز التمييز بين الموظفين بسب أرائهم أو أجناسهم أو أصلهم أو بسب أي ظرف من ظروفه الشخصية والإجتماعية ، كما أن المادة 41 من القانون الأساسي للوظيفة العامة تنص على أنه : يجب على الموظف أن يمارس مهامه بكل أمانة وبدون تحيز ،إلا أن الواقع الجزائري لا يخلو من الوساطة والتحيز سواء في الحصول على الوثائق أو في تقلد الوظائف حيث إنتشرت ثقافة جديدة عند عامة الناس مفادها أنه من لا يملك وساطة لا حظ له في ذلك

---

[116] – مرجع نفسه،ص ص ،98.97.

المنصب حتى وإن كانت إمكاناته العلمية تبؤه لتقلده ، وهذا أمر واقعي ولكنه خطير أدى ويؤدي في الكثير من الأحيان إلى هجرة الأدمغة الجزائرية التي أبدعت وتبدع في دول غربية لتبقى الجزائر تدفع فاتورة تفريطها وعدم إستغلالها لهذه الثروة الثمينة.

ثالثا : إساءة النفوذ وإستغلال المنصب العام :

إن المسؤول مهما صغرت وظيفته فإنه مخول جزء من الصلاحيات لأداء وظيفته ، وهذا الجزء من الصلاحيات يمكن أن يساء إستخدامه فيوجه لأغراض شخصية أو يتم التعسف بإستخدام السلطة للإضرار بالأخرين ، وتعد ظاهرة إستغلال السلطة والنفوذ من أهم مظاهر الفساد في الجزائر وهذا ماجعل النظام السياسي والإداري والإقتصادي الجزائري يبدوعلى شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقارب والزبائن والحاشية ، كل ذلك من اجل المحافظة على المراكز والإمتيازات والمصالح الشخصية ،وهذا ماجعل الأستاذ العياشي عنصر يعتبر أن أهم ما يلاحظ على المسؤولين الجزائريين هو التعسف في إستعمال السلطة والإمتيازات المرتبطة بها ، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للإتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات ، وهذا ما أدى إلى إبتعاد المسؤولين عن غايتهم الأساسية بإهمالهم لواجباتهم الوظيفية ، وتضيع بعض الملفات ذات الأهمية وعدم إنجازها في اسرع فترة زمنية ، كل ذلك ولد حالة عدم الرضا على الأجهزة الإدارية ، غير أن المشكلة الأساسية لاتكمن في رداءة الأجهزة الإدارية بقدر ما تكمن في سؤ إختيار المسؤولين عنها. (117)

فالفساد لايقتصر على هذه المظاهر بل يشمل أيضا تزوير الوثائق التي إنتشرت في الجزائر من خلال التلاعب بها مقابل الحصول على مكاسب مالية، إضافة إلى ظاهرة إفشاء المعلومات أو التكتم عليها حيث تصل عادة عندما يقوم الموظف بإفشاء معلومات تتعلق بالمناقصات الواردة للجهة التي يعمل بها أو التكتم عن الإختلاسات والممارسات الغير قانونية.(118)

---

117 – مرجع نفسه، ص 105.

118 – عنصر العياشي ،**سيسيولوجية الازمة الراهنة في الجزائر**،لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية،ص 231، 1999

ب . واقع المجتمع المدني في القضاء على معضلة الفساد .

هناك إدارك ووعي بالدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق الخدمة العامة وتفعيل التنمية المحلية وخلق قوة معارضة تكون بمثابة الحصن المنيع في إستبداد النخبة السياسية بالحكم ، حيث يسمح المجتمع المدني بالتأسيس لحكم راشد قوي ، تظهر مزاياه في تحقيق الفاعلية في تطبيق السياسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق كرامة الفرد بتقوية دولة الحق والإلتزام بقيم الحكم

فالإرتداد وعدم الثبات نلحظها خلال المسيرة التاريخية التي عرفتها الحركة الجمعوية منذ الإنفتاح الذي عرفته البلاد منذ التسعينيات و مما سمح لهذه الحركة من الظهور بقوة .

غير أن المتتبع لمسيرة المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد في الجزائر يميزها الإرتداد وعدم الثبات من جهة ، وكثرة المعوقات التي يواجهها في هذا الميدان من جهة أخرى، مما يجعل المبادرات التي تقوم بها الجمعيات عادة ماتولد ميتة .فالإرتداد وعدم الثبات نلحظها خلال المسيرة التاريخية التي عرفتها الحركة الجمعوية منذ الإنفتاح الذي عرفته البلاد مذ التسعينيات و مما سمح لهذه الحركة من الظهور بقوة ، خاصة وأن من بين الأهداف التي كانت تعمل لأجلها هو كبح سلطة الجهاز البيروقراطي ، وتعميق الحريات التي ظلت مهضومة ولفترة طويلة من الزمن في ظل نظام الحزب الواحد.

ولكن بعد الطفرة القوية عادت الحركة الجمعوية للتراجع والركود إلى الوراء بعد سنة 1995 وأصبح نشاطها مقيدا ، لإستفحال ظاهرة العنف الدموي في الجزائر ، وبقيت إلى اليوم عديمة الفاعالية حيث يقتصر دورها في لم التأييد والمساندة للنظام القائم. (119)

أما عدم قدرة الحركة الجمعوية في مواجهة الفساد فيرجع إلى أسباب وإعتبارت لعل اهمها:

الإستسلام لمنطق الزبائنية والولاء للسلطة الحاكمة، ذلك أن الحركة الجمعوية في الجزائر لاتملك من الموارد سواء البشرية أو المادية ما يؤهلها من العمل بكل إستقلالية والتنديد بمختلف السلوكيات الفاسدة الصادرة من المسؤولين ، وهذا ما يفسر قلة الجمعيات التي تعمل في هذا الميدان ، والتي

---

119 – عنترة بن مرزوق ،مرجع سابق ،131.

لايكاد يكون لها أثر ماعدا جمعية أو إثنتين ، ويتعلق الأمر بكل من الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: association algeirnnr de la lutte contre la corruption aacc وهي تعمل في إطار التعاون الدولي مع منظمات الشفافية الدولية حيث تعمل على رصد أهم التطورات التي تعرفها هذه الظاهرة في مختلف أنحاء العالم بإصدار تقارير سنوية تقيم فيها حجم الظاهرة ، ومدى تطور لتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد في هذه البلدان .

كما يمكن ذكر في هذا المجال دائما المبادرة التي قام بها عدد من المسؤولين من رؤساء حكومة سابقون كرئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور ، مولود حمروش ، الذين قاموا بإنشاء مبادرة خاصة لمكافحة ظاهرة الفساد ، ويترأس هذه الجمعية أحد القادة التاريخين المفجرين للثورة ونقصد به أحمد مهساس رحمه الله ،إلا أن هذه المبادرة قوبلت بالرفض من طرف السلطة .

هذا فيما يتعلق بالدور الذي لعبته الجمعيات ذات الطابع الرسمي، أو المهيكلة في مجال مكافحة الفساد ، أما فيما يتعلق بمساهمة الحركات الجمعوية غير المهيكلة ،أو مايعرف بالجمعيات ذات الطابع التقليدي ، فيكمن في إدراج حركة العروش من بين هذه الجمعيات ، حيث قامت هذه الأخيرة بعدة أعمال من بينها الإحتجاجات التي شهدتها منطقة القبائل ،حيث خرج الكثير من الشباب في إحتجاجات وإعتصامات دامت أسابيع تعبيرا عن رفضها للوضع القائم وتعسف السلطة وقلة فرص العمل والتنمية في المنطقة ،إلا أن مايعاب على هذه الحركة هو ضعفها وعدم هيكلتها جديا غضافة إلى تركيزها على الدفاع على المصالح الجهوية المتعلقة بالمنطقة فقط.

وفي سياق آخر عبرت عدة منظمات غير حكومية جزائرية وأجنبية عن استنكارها الشديد للرفض "التعسفي" الذي أبدته سلطات الجزائر إزاء منح ترخيص لتأسيس جمعية لمحاربة الرشوة بالبلاد. وأجمعت سبع منظمات في بيان مشترك. أن هذا الرفض " يأتي في سياق تتزايد فيه المضايقات التي تطال المدافعين عن حقوق الإنسان في الجزائر".[120]

كما ذكرت هذه المنظمات بأن مراسلة وزارة الداخلية بشأن طلب الترخيص. لم تتضمن أي تبرير لهذا الرفض. موضحة أن "المراسلة لم تعط أي توضيح لأسباب ذلك. مما يمنع الجمعية من تحديد أو إدخال

---

120 – مرجع نفسه، ص 132.

أي تعديلات حول ملفها" موضوع الطلب. وإعتبرت هذه الأخيرة أن رفض السلطات في منحهم الترخيص هو تأكيد على أن النظام لا يرغب في وجود جمعية مستقلة ،وأمام رفض السلطات الجزائرية. قررت الجمعية التي تهدف إلى التحسيس بإشكاليات الرشوة. مواصلة التنديد حتى تحصل على الترخيص . [121]

المبحث الثاني :واقع المجتمع المدني في المغرب

حقق المغرب تطورا نوعيا في دينامية العمل الجمعوي، إذ يعتبر من البلدان الرائدة في دول الجنوب في الانفتاح على فعاليات هذا المجتمع، وذلك بحكم التحول السياسي الذي عرفته تجربة السلطة بالمغرب مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وكذا لنضج وديناميةونوعية الحراك الاجتماعي التي تميزت به نخبة من الكوادر الوطنية، وعليه فإن تصاعد المطالب الإجتماعية والاعتراض الضمني أو الصريح على احتكار الدولة على تدبير العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعيةوالتغيرات التي طبعت تسيير السياسات العمومية، كلها عوامل أدت إلى ميلاد ونمو المجتمع المدني في المغرب . والجدير بالذكر انه بلغ عدد الجمعيات في المغرب سنة2007 عبر التراب الوطني أكثر من 30.000 جمعية ذات أصول وأهداف متعددة ومتنوعة.ولعل الجدول التالي يقدم صورة عن هذا التواجد للمجتمع المدني عبر التراب الوطني للمغرب. [122]

الجهة	العدد	%	الجهة	العدد	%
الرباط	3805	15 %	فاس	1231	5%
البيضاء	3558	14%	الغرب	1012	4%
سوس	3238	13%	تادلة	905	4%
مكناس	2168	9%	تازة	785	3%
طنجة	2152	9%	الشاوية	574	2%

121 – منظمات محلية ودولية تستنكر رفض السلطات الجزائرية الترخيص بتأسيس جمعية لمحاربة الرشوة
http://kafapresse.com/index.php?ida=9830

122 – رشيد جرموني ، المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية
http://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm

الشرق	1997	8%	كلميم	271	1%
مراكش	1508	6%	العيون	166	1%
دكالة	104	5%	واد الذهب	58	0%

الجدول 3: التوزيع الجغرافي للجمعيات في المغرب.

بالرغم من وجود هذا العدد الهائل من الجمعيات في المغرب إلا أن هنا ك مفارقتين بخصوص واقع حال المجتمع المدني في المغرب ،فالمفارقة الأولى تتمثل في عدم التوازن الجهوي في تمركز العمل الجمعوي فعلى سبيل المثال بجهتي الرباط والدار البيضاء متبوعا بجهة سوس ماسة درعة نجد أن هناك عدد هائل من الجمعيات الناشطة ،بينما هناك ضغف في العمل الجمعوي في كل من كتازة جهة الشاوية ، بينما جهة واد الذهب لا يمثل العمل الجمعوي بها أية نسبة تذكر.، أما المفارقة الثانية : تتمثل أن الجهات التي تعاني من صعوبات تنموية لا يشكل العمل الجمعوي بها إلا نسبا محتشمة، بينما الجهات التي تتوفر على إمكانيات وفرص عديدة تعرف حضورا معتبرا لهذا العمل.وفي هذا السياق ولتجاوز هذه المفارقات جاء الدستر المغربي لسنة يحمل في جبه 2011 جملة من الحلول والتي نذكر منها ما جاء في الفصل 13" تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات التشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعين في إعداد السياسات العومية وتفعيلها وتنفيدها وتقييمها ." يهدف صانع القرار من خلال هذه الفقرة إلى زيادة تمركز الجمعيات ف المناطق النائية ، وكذا إشراكهم لنهوض بأعباء التنمية وجاء في الفصل139 "تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. وكما يُمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله". (123)

اما اليوم فقد أصبح العمل الجمعوي يشتغل على ضوء مفاهيم حاجيات المجتمع وترتقى بالدولة إلى مصاف التقدم والرقي ،مفاهيم مثل : "التضامن- التنمية- البيئة- المواطنة- التنمية البشرية- التنمية

123 – رشيد جرموني ، المرجع السابق.

الاجتماعية- محاربة الأمية- محاربة التهميش – التنمية المحلية..." وهي مفاهيم تحدد حقول اشتغال الجمعيات وتؤطر أهدافها وبرامجها. كما ينبغي أن نسجل أن المراجعة المتواصلة لسياسة الدولة اتجاه العلاقة بالمجتمع المدني كشريك قد استدعت إعادة النظر في هذه العلاقة على ضوء تقييم انجازات كل مرحلة وفتح مرحلة أخرى باستراتجيات جديدة، كإعتماد إستراتجية المشروع التي تبين بحكم التجربة أن تفعيلها وتثمين دورها يستدعى تمكين الفاعلون من التكوين اللازم، و تزويد الجمعيات من آليات انجاز وتدبير المشروع، وهكذا وأمام اتساع المجال أمام الجمعيات وتزايد الطلب عليها كشريك، ازداد اهتمام الفاعلون الجمعويين بالتكوين، وإدخال آخر المستجدات، كما أن تقييد الدعم الممنوح للمشاريع تلك بشروط الكفاءة عزز هذا التوجه.

أ . المجتمع المدني والمشاركة السياسية في المغرب .

لا شك ان دور المجتمع المدني في المغرب يتمثل بالدرجة الأولى في المشاركة في التخطيط فالمقصود بالتخطيط هو وضع اهداف محددة في اطار برنامج مستقبلي عملي وقابل للتنفيذ، فعلاقة المجتمع المدني والمشاركة في التخطيط لا يمكن تجاهلها حيث أنها تتجلى في أنه أصبح لجمعيات المجتمع المدني دورا هاما في المشاركة في التخطيط الحكومي وفي وضع برامج العمل المستقبلي من خلال المشاركة مع الحكومة في إعدادها، ومثال ذلك تم اشراك بعض الجمعيات في الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة العدالة، ومن ثمة اشراكها في التخطيط لمستقبل القضاء في المغرب

وكذا اشراكها في مخطط المغرب الأخضر وهو ما يتأتى بإبداء ملاحظاتها بشأن السبل المثلى من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي. [124]

هذا من جهة ومن جهة أخرى تلعب منظمات المجتمع المدني في المغرب دورا هاما في التشريع، الذي يقصد به امكانية هذه الآخيرة وفقا للقوانين المعمول بها العمل على المشاركة في التشريع وذلك عبر المشاركة في اعداد القوانين ومشاريع القوانين التي يتم عرضها على البرلمان ويتم ذلك عن طريق تقديم اقتراحات وعرائض. فالمقصود بالاقتراحات هي مجموعة من الافكار التي تجمعت لدى منظمة مهتمة بمجال ما من شأنه تبنيها في القوانين المزمع اقرارها أن تعطي اضافة نوعية

---

[124]- مصطفى الغشام ، **دور المجتمع المدني تخليق الحياة العامة ،مجلة العلوم القانونية**،المركز المتوسطي للدراسات القانونية و القضائية، الحوار المتمدن 18 ديسمبر 2012.

لمجال اهتمام هذه المنظمة، وأما العريضة فالمقصود بها عبارة عن ورقة تتضمن مجموعة من النقط التي تود الجمعية ايصالها للحكومة وهي عدة انواع فقد تكون عريضة احتجاجية على عمل حكومي لا يعجب الافراد التي تمثلهم منظمة المجتمع المدني أو عريضة اقتراحية تقترح على الحكومة أو الجهة المقترح لها من اجل تجاوز مشكلة آنية تحظى بإهتمام المنظمة. أما عن الجهة التي تستقبل هذه الاقتراحات أو العرائض هي تتمثل في وزارة العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، إلا أن هذا الاختصاص ليس حصرا على هذه الوزارة فقط بحيث يمكن لهذه المنظمة أن تراسل بشأن عرائض أو اقتراحات أي جهة حكومية أو جماعات محلية ، أو الديوان الملكي أو الأمم المتحدة أو غيرها من الجهات الحكومية أو غير الحكومية. (125)

هذا كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني من المشاركة في التدبير والتنفيذ، وذلك من خلال أن الحكومة تقرر برامج التنمية البشرية لهذه السنة المالية ، منها برنامج محاربة الأمية وبرنامج محاربة الرشوة وبرنامج محاربة الفقر، وبرنامج انجاز طرق جهوية لفك العزلة وبرامج التحسيس بخطورة بعض الأمراض كداء السرطان وداء السيدا....

ومن هنا يجب على الجمعيات يجب أن تنخرط في هذه البرامج مثلا :

فجمعيات محاربة الأمية يجب عليها أن تنفيذ السياسة العمومية في إطار برامج محاربة الأمية والجمعيات المهتمة بمحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة يجب أن تهتم بتنفيذ وتدبير السياسات العمومية المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد ، و.....

إذن عمل المجتمع المدني في تدبير وتنفيذ السياسات العمومية . يعد ضروريا من أجل تطوير المشاركة الديمقراطية للمجتمع المدني والحكومة . (126)

وبناء على ماسبق ذكره حول عمل الجمعيات في المغرب نستدل بالأمثلة التالية:

على مستوى التنمية المحلية القروية فإن المهاجرين المغاربة بالخارج يساهمون في مشاريع التنمية المحلية بواسطة بعض الجمعيات التنموية مثل (جمعية هجرة–تنمية–ديموقراطية) تتألف من حولي ثلاثين جمعية قروية متمركزة بكل جهات المغرب وتهدف اساسا الى التنمية المحلية القروية وتتدخل في مجالات عدة

---

125 – المرجع نفسه .

126 – علي حسن إبراهيم ، **المواطنة التي يتحدث عنها الجميع**، الحوار المتمدن العدد 1932، 2007/05/31، 11/43
http://www.mohawer.net/forum//showthread.php

مثل التدبير المائي عن طريق انشاء سدود تلية وتزويد السكان بالماء الصالح للشرب ثم الكهربة القروية وتشجيع الانشطة النسائية المدرة للدخل وكذلك الصحة والنظافة والتمدرس ومحاربة الامية .

على مستوى القروض الصغرى فقد عرف القطاع حيوية خلال بداية الألفية الثالثة حيث بلغ عدد المتدخلين حوالي اثني عشر متدخلا والذين أسسوا الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى في 3 يناير 2003 وكمثال مؤسسة زاكورة التي تأسست في سنة 1995 وتتدخل في مجالات اساسية منها: (127)

منح القروض الصغرى للنساء الفقيرات في العالم القروي ودعم التربية غير النظامية ومحاربة الأمية بشراكة مع الوزارة الوصية عن طريق انشاء مدارس بالعالم القروي.

وفي مجال محاربة الأمية تقوم جمعية أوزكان للتنمية من بناء حجرتين دراسيتين بدوار أوزكان جماعة تكانت وكذا توفير مكتبات قروية لتشجيع الأطفال على القراءة والتمدرس وهو العمل الذي قامت به جمعية تيمولاي أزدار للتنمية والمحافظة على البيئة وتحتل محاربة الأمية قسطا كبيرا من اهتمامات هذه الجمعية نظرا لتفشي هذه الظاهرة بشكل كبير بكل أرياف الأقليم . (128)

ب . المجتمع المدني والإنتخابات في المغرب.

تعد الإنتخابات احد أهم مقومات وأسس نظام الحكم الصالح والحياة الديمقراطية، وتعد وسيلة يستطيع المواطنون من خلالها حماية حرياتهم وحقوقهم المدنية، كما أن الانتخابات تعزز من مشاركة الناس في صنع القرار وبالتالي تؤدي إلى انتقال المجتمع على هذا الصعيد من مرحلة البيروقراطية والمركزية والتعين إلى حالة المشاركة والاختيار للقيادة الأكفأ من خلال صندوق الاقتراع، وإجراء الانتخابات سيساهم في إنهاء حالة الجدل والاحتقان السياسي والاجتماعي المتراكم لدى الناس في المجتمع بسبب غياب التجديد الديمقراطي، إلى ذلك فإن المناخ الديمقراطي يمكن من إدارة الموارد القليلة المتاحة بطريقة رشيدة ونافعة، فالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان مفاعيل ينبغي لها السير معاً بصورة

---

127 – محمد أرجدال، **أية مساهمة الجمعيات التنموية في التنمية المستديمة للساكنة القروية**، الحوار المتمدن–العدد: 1933 – 2007 / 6 / 1 – 11:52.

128 – بيان الوفد الدولي حول الزيارة التمهيدية بمناسبة الإنتخابات التشريعية المغربية لسنة2007، الرباط 15 غشت 2007.

متناغمة. مما تتطلب من قوى المجتمع الفاعلة العمل الجاد من أجل ضمان مجموعة من الضوابط، ومعايير النزاهة والشفافية في عمليات الانتخاب التي تنطلق من الرغبة في مؤسسات وهيئات حكم ديمقراطية، للوصول إلى مستوى أفضل من الحريات ومفاهيم احترام معايير الديمقراطية والإدارة الرشيدة.

فالإنتخابات في المغرب لازالت بعيدة كل البعد عن التعبير عن ارادة الشعب المغربي ولاتعبر بصدق عن الخارطة السياسية المغربية. (129)

اما عن الدور الذي لعبه المجتمع المدني في مراقبة العملية الإنتخابية يتمثل في إنخراط جمعيات المجتمع المدني وبشكل أكثرفعالية في القضايا الجوهرية التي تستحوذ على اهتمامها وبتنظيمها لحملات إعلامية فعالة نسبياً وموجهة للجمهور بخصوص قضايا ومواضيع محددة تجاوبت منظمات المجتمع المدني مع الانفتاح المعبر عنه من خلال المبادرات التي أطلقها الملك. فمراجعة مدونة الأسرة على سبيل المثال، منحت العديد من الفرص لمجموعات مختلفة لتمضي قُدماً وتُظهر قدرتها على التأثير على المستوى السياسي. كذلك الشأن بالنسبة لهيأة الإنصاف والمصالحة التي مكنت منظمات المجتمع المدني من العمل همزة وصل بين الجمهور وصناع القرار. وباتساع فضاء الحريات تناولت منظمات المجتمع المدني قضايا أكثر حساسية مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والولوج للمعلومات بشكل أقوى،ولقد مكنت الجهود المبذولة من طرف جمعية دابا وبعض الجمعيات المحلية الأخرى،على سبيل المثال، من التواصل مع ما يزيد عن مليوني مواطن بشكل شخصي في كل مناطق البلاد. هذا بالإضافة إلى الحملات الإشهارية التي نظمتها هذه المنظمات على أمواج الإذاعة والتلفزة والتي خاطبت الملايين، ناهيك عن منظمات المجتمع المدني التي لعبت دوراً هاماً في إدارة وتتبع بعض القضايا المرتبطة بالانتخابات في الأوساط الحزبية. ولخلق جبهة متماسكة تضطلع بمهمة

المراقبة المحلية شكلت منظمات المجتمع المدني نسيجاً جمعوياً، إذ يُمكن للمراقبين المحليين أن يُقدموا دعما ثمينا خلال العملية الانتخابية. وكما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل، سيكون من المهم إخبار

---

129 – بيان الوفد الدولي حول الزيارة التمهيدية بمناسبة الإنتخابات التشريعية المغربية لسنة2007، الرباط 15 غشت 2007.

المسؤولين عن الإنتخابات بحقوق المراقبين وواجباتهم وأن يكون المراقبون بشكل كامل في مجال هذه المواضيع وكذا في مجال الإجراءات ذات الصلة بيوم الاقتراع.[130]

المطلب الثاني : المجتمع المدني ومكافحة الفساد في المغرب .

أ . مظاهر الفساد في المغرب .

أعلن ملك المغرب في خطاب ألقاه بمناسبة عيد الشباب (غشت 2008) عن تعيين "الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة. ويعتبر من نافلة القول الإشارة إلى أن هذا الحدث ذاته يدل على ما وصلت إليه ظاهرة الرشوة من استفحال.لكن الرشوة ليست سوى بابا واحدا من أبواب عدة لجسم واحد اسمه الفساد.هذا من جهة ومن جهة أخرى من الصعب إعطاء أرقام محددة حول حجم عمليات غسيل الأموال بالمغرب، لكن من المؤكد أن المبالغ التي تدخل في هذا الإطار تصل إلى أحجام فلكية. فسواء كانت تلك الأموال ناجمة عن الجريمة المنظمة أو عن الاتجار في الممنوعات إلا أنها تسلك قنوات سرية جدا لكي تحصل على الشرعية، لذلك فإن حصر أحجامها لن يكون إلا تقريبيا، وبعيدا عن الحقيقة الصارخة. ثم إن ما يؤكد بأن حجم هذه الأموال قد بلغ أرقاما فلكية هو ذلك الثراء الفاحش الذي يتمتع به البعض من أثرياء المغرب الكبار، حيث لا يوجد أي تفسير لهذا الإثراء الفاحش إلى جانب الافتقار الواسع لعموم الكادحين سوى أن يكون عبر غسيل أموال الجريمة المنظمة والإتجار في الممنوعات أو عبارة عن نهب المال العام.

ويمكن تقديم بعض الأمثلة عن المصادر الاقتصادية الممنوعة المتبعة في المغرب والتي تلجأ إلى قنوات سرية للتبييض لتصبح الأموال الناجمة عنها مشروعة:

- المتاجرة في المخدرات بأنواعها المختلفة، وأنشطة البغاء أو الدعارة أو شبكات الرقيق الأبيض.
- تهريب السلع من المناطق الحرة وتهريب السجائر والسلع المعمرة والسلاح وغيرها.
- الاتجار في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة صارمة على التعامل في النقد الأجنبي، وكذلك الاتجار في السلع التي تعاني البلاد من نقص المعروض منها بالمقارنة بالطلب عليها حيث يتجه التجار إلى رفع أسعار بيعها بشكل كبير وبالمخالفة لضوابط التسعير التي تحددها السلطات المحلية.

---

130 – محمد أرجدال، مرجع سابق.

– أنشطة الرشوة والفساد الإداري والإغتناء عبر الوظائف العمومية وذلك من خلال الحصول على دخول غير مشروعة مقابل التراخيص أو الموافقات الحكومية أو إرساء العطاءات في الصفقات المحلية والخارجية بالمخالفة لأهم نصوص اللوائح والقوانين العامة والخاصة.

– التلاعب في الحسابات أو إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة على النشاط إلى الخزينة العامة وتحويل الأموال إلى خارج البلاد بإيداعها في أحد البنوك الأجنبية.

– العمولات التي يحصل عليها بعض الأفراد والمشروعات مقابل عقد صفقات الأسلحة والسلع الرأسمالية أو الاستثمارية أو الحصول على التكنولوجيا المتقدمة أو أية صفقات تجارية كبيرة القيمة. وعادة ما يكون ذلك مقابل تسهيل الإجراءات الادارية من خلال النفوذ الوظيفي والعلاقات مع المسئولين لإنهاء الإجراءات بسرعة وتجاوز بعض أو كل الشروط أو الضوابط المنظمة لعقد الصفقات أو المقاولات.

– الدخول الناتجة عن الأنشطة السياسية غير المشروعة مثل أنشطة الجاسوسية الدولية والتي عادة ما يحصل من يقوم بها على دخول بصفة منتظمة من الجهات التي يعمل الجاسوس لحسابها وتودع الأموال باسمه في حساب جاري بأحد البنوك الأجنبية خارج موطنه الأصلي.

– الدخول الناتجة عن السرقات أو الاختلاسات من الأموال العمومية ثم تهريب هذه الأموال في الخارج بإيداعها في أحد البنوك التجارية الأجنبية هناك. (131)

– الاقتراض من البنوك المحلية بدون ضمانات كافية وتحويل الأموال إلى الخارج وعدم سداد مستحقات البنوك المحلية وهروب الأشخاص المقترضين مع أموالهم خارج البلاد لفترات معينة حتى تسقط الجرائم والأحكام بالتقادم.

– جمع أموال المودعين وتهريبها إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية دون وجود ضمانات كافية لأصحاب الأموال مع قيام الأشخاص الذين يجمعون هذه الأموال بتحويلها في الخارج إلى أشخاص آخرين أو تحويل الأموال إلى عقارات أو محلات تجارية أو غيرها ثم بيعها إلى ذويهم تمهيداً لعودتها إلى خارج البلاد مرة أخرى في صورة مشروعة.

---

131 – عبد السلام أديب، **اشكالية غسيل الأموال في المغرب، الحوار المتمدن**–العدد: 1612 – 2006 / 7 / 15 – 10:37

– الدخول الناتجة عن النصب والاحتيال والمهربة إلى الخارج مثال ذلك الاحتيال على راغبي العمل في الخارج والحصول منهم على آلاف الدراهم مقابل عقود عمل مزورة أو تقاضي مبالغ منهم مقابل الحصول على شهادات صحيحة مزورة

أو جوازات سفر مزورة.... إلخ ثم تهريب حصيلة الأموال إلى الخارج تمهيداً لإعادتها إلى داخل البلاد مرة أخرى حينما تسمح الظروف بذلك من الناحية القانونية.

– الدخول الناتجة عن الغش التجاري أو الاتجار في السلع الفاسدة أو تقليد الماركات العالمية أو المحلية ذات الجودة والشهرة الفائقة، أو تزوير الكتب والمصنفات الفنية ومنتجات الإبداع الفكري وبرامج الحاسبات الآلية والحصول على دخول كبيرة من وراء ذلك يتم تهريبها إلى الخارج تمهيداً للعودة بها بعد إجراء عمليات الغسيل القانوني لها.

– الدخول الناتجة عن تزييف النقد سواء البنكنوت أو العملات المعدنية والحصول على نقود قانونية مشروعة مقابل النقود المزيفة سواء من العملات المحلية أو من العملات الأجنبية. وكذلك تزييف الذهب والفضة وغيرها. وفي عام 1300 اشتكى (ببيرديوا) من عملية تزييف النقود إلى الملك فيليب العادل وأوضح أن هذا يضر بدخول النبلاء وبقية الفئات محدودة الدخل في وقت ارتفعت فيه الأسعار المحلية بشكل كبير. [132]

– الدخول الناتجة عن تزوير الشيكات المصرفية وسحب المبالغ من البنوك المحلية بشيكات أو حوالات مزورة أو من خلال تزوير الاعتمادات المستندية المعززة بموافقة البنوك أو المراسلين والحصول على قيمة هذه الاعتمادات وإيداعها في أحد البنوك في الخارج توطئة لغسلها وإضفاء صفة المشروعية عليها.

– الدخول الناتجة عن المضاربة غير المشروعة في الأوراق المالية والتي تعتمد على خداع المتعاملين في البورصات العالمية وحجب بضاعة الأوراق المالية عن التداول لارتفاع أسعارهم ثم الحصول على دخول مرتفعة كثيراً عن أسعار شرائها وإيداع هذه الأرباح في أحد البنوك التجارية خارج الحدود تمهيداً لعودتها مرة أخرى إلى البلاد بصورة قانونية.

---

132 –مرجع نفسه.

إن خطورة غسيل الأموال تتجلى في أنها قد تستغل في ارتكاب جرائم كالإرهاب، حيث إن الكثير من الأموال المزيفة والأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع للمخدرات مثلا، تستعمل في تمويل العمليات الإرهابية، وكذلك الشأن بالنسبة لعائدات السرقة، كما حدث في الجرائم الإرهابية التي سجلت في المغرب

والتي أبانت أن العديد من مرتكبيها كانوا يسرقون أو يبتزون الأشخاص ويتعيشون من الأموال المسروقة خلال فترات التحضير للجرائم الإرهابية التي اتهموا بالنسبة لجرائم الفساد المالي.

كما أن الارتشاء كأموال غير مشروعة قد تؤدي إلى إفساد الصفقات التجارية واضعاف القدرة على المنافسة الحقيقة وإلحاق الضرر بالمقاولات. كما يلحق غسيل الأموال الضرر بالاقتصاد الوطني بسبب وجود اقتصاد خفي غيرظاهر يهدد الاقتصاد الرسمي، وكذا بسبب عدم استقرار الاقتصاد نتيجة لسرعة انتقال الأموال بسبب العولمة، إذ أن العمليات البنكية قد تضفي الشرعية على أموال تم الحصول عليها من مصدر غير مشروع في بلد من البلدان، بتحويلها إلى حساب بنكي في بلد آخر وتصرف فيه كأنها أموال مشروعة،ويؤدي غسيل الأموال إلى التوزيع غير العادل للثروة حيث توزع ثروات بدون عمل أو مجهود وليس لها مقابل في الإقتصاد الوطني، كما انه يهدد الشفافية الاقتصادية ويقضي على روح المنافسة المشروعة، ويؤدي بالأساس إلى التهرب من الضرائب نظرا لأنه يعتمد على أنشطة غير مشروعة وغير مصرح بها كما يؤدي إلى تفشي الرشوة والفساد المالي.

كما يضر غسيل الأموال بالاستقرار الأمني والسياسي إذ أنه في كثيرة من البلدان تم استعمال الأموال المبيضة لتمويل انقلابات عسكرية، أو في تزوير الانتخابات، أو للقيام بعملية التحسس والعمليات الاستخباراتية، وكثيرا ما يتم إنشاء مقاولات وشركات وهمية لمزاولة أعمال استخباراتية تخريبية غايتها الإضرار بالبنية السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية في بلد من البلدان.[133]

ب . واقع المجتمع المدني في القضاء على معضلة الفساد .

مازالت ملفات نهب المال العام غير مطروحة للتداول العلني بمشاركة كل الفاعلين، وتبقى أغلب الحقائق تحت مظلة دوائر السلطة تكشف منها ما تريد ووقت ما تريد، وهو وضع أقل ما نقول عنه،

---

133 –مرجع نفسه.

أنه مناقض ولا ينسجم مع شعارات المسيرين المتبجحة بتخليق الحياة العامة. وفي ظل هذا المأزق المنهجي العملي أصبح

من الضروري وجود مقاربة مختلفة لمعالجة ملف الفساد المالي قراءة تستطيع التحرر من إكراهات الدولة، وتكشف عن التفاصيل وتسرع مبدأ الجزاء والعقاب في حق المتورطين. وتماشيا مع الحاجة الماسة لهذه الرؤية الجريئة، تأسست بعض منظمات المجتمع المدني، شكلت قفزة نوعية وصياغات مغايرة في معالجة الفساد المالي الذي خرب جسم الإدارة المغربية، كالجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (ترانسبارنسي) الهيئة الوطنية لحماية المال العام، ومنتديات جهوية تشتغل في هذا المجال، بغض النظر عن طابعها الجنيني، تبقى تراكمات تنظيمية وتجارب، استطاعت تسليط الضوء على أهم الجوانب المظلمة في هذه الآفة كما أنها عمقت الوعي الوطني بخطورة هذه الظاهرة وفق منظور جديد، يتجاوز على الأقل النظرة التبسيطية للموضوع المسيجة بخلفيات غير معلنة وقد تمكن الفاعلون في الرأي العام الوطني بفضل هذه الجمعيات التعرف والوقوف على صور كثيرة من تجليات الارتشاء العام، والاطلاع على اقتراحات جديدة لإحداث أجهزة حقيقية للمحاسبة[134] والمراقبة، ودعت إلى رفع شعار المسائلة وحرمان ناهبي المال العام من الحقوق السياسية والوطنية وتجريم كل فعل ارتشائي. إلا أن وسائل التعبير التي تعتمدها هذه المنظمات لتحقيق تواصلها مع المواطن أو إسماع صوتها لكل المعنيين، تتعرض للحصار الذي يصل إلى المنع، مما يجعل مواقفها ومقترحاتها تبقى معزولة حتى تغير السلطة المركزية تصورها الأساسي لهذا الملف.

---

[134] – عبد الحق لشهب، **اختلاس المال العام بين صمت الدولة المغربية وجرأة المجتمع المدني**، الحوار المتمدن–العدد: 1585 – 2006 / 6 / 18 – 11:04.

الخاتمة

الخاتمة:

التنمية السياسية هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر ملائمة لكرامة الإنسان ومطالبه، هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع.ولما كان هذا المبتغى لقد اصبح للمجتمع المدني دورا اساسيا و مهما في ترشيد الأنظمة الساسية ،وذلك باعتباره قناة لكل فرد أو مجموعة أو شريحة يتسنى لهم من خلالها أن يشاركوا في اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها على اعتبار أنهم جزء لايمكن تجاهله في المجتمع. وعليه يكمن الدور الذي يظطلع به المجتمع المدني بمختلف مؤسساته في تحقيق التنمية السياسية كونه يساهم في تفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي حيث يتجلي هذا الدور من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب إتباعها لإيصال الأفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة .

ومن هنا فإن أبرز وأهم قنوات المشاركة الساسية هي الانتخابات ، ويأتي دور المجتمع المدني في ترويج لثقافة المشاركة في الانتخابات وهناك وسائل عديدة لإحداث التوعية الانتخابية وضرورة مشاركة المواطنين فيها ومن هذه وسائل الاعلام عبر التقارير الاذاعية والتلفزيونية واللقاءات وغيرها .

و طالما أن المجتمع المدني هو العين الفاحصة للمجتمع على سلوكيات السلطة السياسية ومؤسساتها ، فلابد من أن يعمل هذا الأخير على مراقبة العمليات السياسية وخاصة الإنتخابات وتأتي مراقبة المجتمع المدني للإنتخابات بعد تحقيق برنامج تدريبي لأعضاء هذه المؤسسة الراغبة بالمراقبة فمعظم المراقبين لا يمكن أن يفهموا ويعوا دورهم الرقابي بدون تدريب وتقديم الإرشاد والتعليمات لهم حول أهم التفاصل الرئيسية التي يتم من خلالها تقييم الانتخابات فضلا عن برامج تدريب المراقبين في مؤسسات المجتمع المدني يثبت للجماهير أن هذه المجاميع تم إختيارها بشكل دقيق وهي معدة إعدادا

منهجيا علميا بعيدا عن التأثيرات السياسية وهذا يضمن الحيادية التي تمثل العنصر الرئيسي في نجاح رقابة المجتمع المدني في عمليات المشاركة السياسية .

وعليه فإن إن إصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية هي أحد الأهداف الرئيسية التي يسمو المجتمع المدني إلى بلغوها في إطار مكافحة الفاسد ذلك من خلال توفير الضوابط على سلطة الحكومة، و تعزيز قيم النزاهة والشفافية في عملها، و المشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق،و تعزيز المشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون. إضافة إلى دورها في رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربته وفي الرقابة على القطاع العام. إن مبدأ المساءلة والشفافية يعد الأساس لعلاقة سليمة ما بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة مسؤولة أمام مواطنيها وعليها تقديم البيانات والتقارير الموثوقة عن أعمالها. والمجتمع المدني مسؤول أمام الدولة وأمام هيئاته المرجعية، وأي نظام شامل للمساءلة يجب أن يتم تطبيقه من قبل الطرفين، مما يعد من أهم مقومات التنمية السياسية والديمقراطية الحقيقية وتعزيز جهود محاربة الفساد.

أما ما تمة إستنتاجه من خلال دراسة أدور المجتمع المدني في الجزائر والمغرب خصوصا وتحت سياق ما يسمى بالتنمية السياسية تم إستنتاج مايلي :

بالنسبة للجزائر فعلى الرغم من أن النصوص التنظيمية فيه قد فتحت المجال واسعا أمام مؤسسات المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية إلا أن هذا التوجه لم يجد تطبيقه بعد،فالواقع يبين أن النظام قد نجح إلى حد بعيد في التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة إليها، وهي من تمنحه السلطة والنفوذ مستخدما قاعدة الثواب والعقاب ،وهو الأمر الذي يدع مؤسسات المجتمع المدني أمام خيارين: إما تزكية وتأييد فتبعية وولاء، ومن ثم الحصول على إمتيازات خاصة، وإما معارضة وما ينجر عنها من مضايقات لهذا نجد أن مساهمة المجتمع المدني تتصف بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية أحيانا كونها أقرب إلى التبعية منها الى المشاركة.

أما بالنسبة للمغرب حيث نجد أنه بالموازاة مع إعتراف أجهزة الدولة بضرورة إنبعاث المجتمع المدني عمدت على ملء مجاله بمجموعة من التنظيمات ذات الإرتباط القوي بها من أجل أن تظل على معرفة واتصال وثيق بما يجري داخل المجتمع المدني،وقد تم تبني هذا السلوك بالنسبة للهيئات النقابية بالتشجيع على ظهور نقابات لاتحظى بقوة تمثيلية حقيقية ولكنها تضطلع بدورأساسي في عملية التفاوض الإجتماعي،كما تم تبني هذا السلوك في مواجهة الحركات الإجتماعية كالحركة السياسية وهذا بتهميش الحركات الفاعلة وتسليط الأضواء على حركات لم تكن بارزة في المجتمع.

أهم التوصيات:

ومن أجل النهوض بالدور المنوط بها على أكمل وجه يجب توفر أرضية عمل متمثلة في مايلي:

01. ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا من أجل الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني

02 . ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

03. زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

04. تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

05. تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.